

# أصول التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم الاحتياط من «تفكيك نظم القرآن» نموذجاً

د. محمد عبد الفتاح الخطيب

أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر الشريف

alkhtib1975@gmail.com

تاريخ الإجازة: ١٤٣٧/٨/٢٢

تاريخ التحكيم: ١٤٣٦/١١/١٧

## المستخلص:

سعى هذا البحث إلى تقديم نموذج لمنهجية منضبطة لأصول التحليل النحوي للقرآن الكريم، وهي: فقه الحركة الإعرابية، والعدول عن الأصل في أداء المعاني وبناء معاقدها، والاحتياط من ضياع المعاني، والاحتياط من تفكيك النظم، ثم عرض البحث بشيء من التفصيل لهذا الأصل الأخير باعتباره نموذجاً كاشفاً لهذه المنهجية، وأخيراً استعرض البحث مجموعة من "المقولات" يمكن أن نعتبرها "ضوابط" تتحكم في التحليل النحوي للخطاب، وبخاصة تداوليات الخطاب القرآني.

## الكلمات المفتاحية:

التحليل النحوي، معهد العرب، تشتيت الكلام، تفكيك الضمائر، انتهاك المراتب، الارتباط والانقطاع العملي.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو العباس ثعلب:

"لا يصح الشعر، ولا الغريب، ولا القرآن إلا بالنحو؛ النحو ميزان هذا كله.  
وقال: تعلموا النحو؛ فإنه أعلى المراتب" مجالس ثعلب، ١ / ٣١٠.

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ أَيْدِيهِ، وَحُسْنِ الْعَاقِبَةِ لِلْمُتَّقِيهِ، وَصَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَىٰ  
صَفْوَتِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَذَوِيهِ.

ويعده،،

(١)

### النحو العربي وتحليل الخطاب

فإن المتأمل في "البنية التأسيسية والمعرفية" للفكر النحوي، يدرك أن بنية النحو العربي قائمة على العناية بالمفردة داخل الجملة، وكذلك على العناية بالجملة داخل النص "الخطاب" من ذلك:

- العناية بـ"الجملة" في التحليل النحوي، فكل باب من أبواب النحو تحته ضرب من ضروب العلاقات والروابط بين الجمل. وحسن الدلالة راجع إلى تلك العلاقات، والروابط، والأنساق اللغوية المتشاربة؛ إذ هي أصل الكلام؛ لأن "الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل، ومدارج القول" (١) على أن "الجملة" و"مدارج القول"، في الفكر النحوي، لها في

(١) الخصائص، لابن جني، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،

تتابعها داخل الخطاب، قانون ينظمها، وضوابط تحكمها، كالقوانين التي تنظم العلاقة بين الجمل "المفتقرة" (التي لها محل من الإعراب)، والجمل "المستغنية" (التي لا محل لها)، وكذلك الأصول التي تنظم "العلاقات بين المعاني فصلاً ووصلاً".

- العناية بـ "البعد الخارجي" في التحليل النحوي، وهذا واضح في حديث النحاة عن ثنائية "المعاني والأغراض"، وما يقتضيه "السياق ومنازل الخطاب"، و"الارتباط والانقطاع بين المعاني" إذ تمثل ثلاثتها بعض خيوط النسيج الفكري في الدرس النحوي وهي أمور لا تلتصق بـ "نحو الجملة" قدر لصوقها بـ "نحو النص"، وذلك على عكس ما شاع، من أن النحو العربي نحوٌ يُعنى بالمفردات والإعراب، ويتهاون بالنص والاستعمال، كما يغيب فيه كل الأبعاد التي تكون للتركيب في اللغة<sup>(١)</sup>!!

- العناية بـ "ظواهر الاستعمال" وهي ظواهر تتجاوز الأصول المتحكمة فيها

(١) وإن كنا لا ننكر أن مثل هذا التهاون قد يقع من بعض النحاة، فيفرغون النحو من معناه، ويفقدونه قوته، حتى عدّ صنيعهم "خرفشة"، وأصبحت حججهم مضرب المثل في الوهاء والضعف، وقد أشار شيخ النحاة سيبويه رَحِمَهُ اللهُ، إلى أن هذا التهاون بالمقاصد والمعاني، أمر ضارب في القدم عند بعض النحويين، فبعد أن نقل عن شيخه الخليل، بعضاً مما يُحال ويحسن من التراكيب، قال: "فإن النحويين ممن يتهاونون بـ "الحلْف" إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك، لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمر، فقال: "أنا عبد الله منطلقاً"، و"هو زيد منطلقاً" كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل "هو" ولا "أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن "هو" و"أنا" علامتان للمضمّر، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: "أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك"، كان حسناً (الكتاب، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١- ٢/ ٨٠-٨١) فـ "الحلْف" الذي نعنى سيبويه على بعض النحاة تهاونهم في معرفته، ظاهرة قوامها: السياق، والمقاصد، والعلاقات التي يجري فيها الكلام، تحقيقاً وتنزيلاً.

الاعتباراتِ الراجعةَ إلى الجملة في بنائها، إلى ظواهر تداولية يقوم عليها القسم الكبير مما يعتبر محققاً للترابط بين الجمل المكونة للخطاب، من حيث: الاستقامة والقبح، والذكر والحذف، ونقض المراتب وانتهاكها، ومخالفة مقتضى الظاهر في بناء معاهد الكلام، وتماسك الكلام وتفكيكه، والارتباط والانقطاع العملي بين المعاني.

فبنية الفكر النحوي في العربية إذن، لمن تأمل، قائمة في جانب كبير منها على التأصيل لـ "نحو النص"، و"تحليل الخطاب"<sup>(١)</sup>.

وإذا تقرر هذا، فإنني أقرر أيضاً، أن بين أيدينا تراثاً ثرياً جداً في "نحو النص"، و"تحليل الخطاب"، من خلال معالجة قضايا النحو في كتب التفسير، وتحليل "الخطاب القرآني" وأعجب كيف نترك هذا، ثم نذهب للبحث عن "نحو النص" في علوم الآخرين!!

فمن الخطأ البين أن يظل المشتغلون بـ "نحو النص" في قطيعة مع علوم الكتاب والسنة، وخاصة التفسير؛ حيث ترى هناك امتزاج الصناعة النحوية بالمعنى عند المفسرين من النحاة أوسع وأضبط؛ لأنهم يحاولون تنزيل القواعد النحوية على المعاني القرآنية، فيستنبتون من خلال ذلك مراد الحق من كلام الحق سبحانه؛ ومن ثم بلغ منهمجهم في التفسير، والتحليل، والتحديد، والاستنباط الغاية في الحذر والدقة.

ففي كتب التفسير ترى ذلك النحو العربي الشامخ القائم على رعاية المعاني

(١) وهذا يعني أن "نحو النص" بينما كان غائباً في اللسانيات الحديثة حتى أواخر العقد السادس من القرن العشرين، مصطلحاً ومفهوماً، كان موجوداً بقوة، في تراثنا، من حيث المفهوم، وإن كان غائباً من حيث المصطلح.

والدلالات، وترى حديث النحاة واضحًا عن ثنائية "المعاني والأغراض"، وما يقتضيه "السياق ومنازل الخطاب"، و"العلاقات بين الجمل ارتباطًا وانقطاعًا"، كما ترى حديثًا معجِبًا عن "نقض المراتب وانتهاكها"، و"تماسك الكلام وتفكيكه"، و"النظر في روابط الجمل وأنواع ترتيبها وتلاقيها"، وأثر ذلك في استنباط "معاهد المعاني" التي أمَّها الكلام، والحديث عن وجوب "صون هذه المعاني من الضياع"، و"الاحتياط من فسادها" حينما "يتعند" اللفظ على المعنى، ويخرج عن مقتضياته، وما في ذلك من الدقة واللفظ والخفاء، ما يروق ويروع ويدهش في كثير من الأحيان!!

وقد حاولت أن أجمع شيئًا من ذلك فيما سميت به "أصول التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم"<sup>(١)</sup>.



(٢)

## أصول التحليل النحوي: المفهوم والمنهج

ترجع مادة: (ح ل ل) في اللغة إلى معنى "الفتح" و"الفك"، وهو أصل تفرعت عنه سائر معاني هذه المادة، وقد أشار إلى ذلك ابن فارس بقوله: "الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلها عندي: فتح الشيء". لا يشذ عنه شيء"<sup>(٢)</sup>، وجاء في تاج العروس: "حَلَّ العُقْدَةَ يَحُلُّهَا حَلًّا: نَقَضَهَا وَفَكَهَا". هذا هو الأصل في معنى "الحل" كما أشار إليه الراغب وغيره، فأنحلت: أنفتحت

(١) وهي أصول ورد ذكرها في أمهات كتب النحو، متراوحة بين التصريح والتلميح تارة، وبين ما كان ضمنيًا خفيًا تارة أخرى.

(٢) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ١٩٧٩ م ٢٠/٢.

وانفكَّتْ. وكُلُّ جامِدٍ أُذِيبَ فقد حُلَّ حَلًّا، كما في المُحَكَّم" (١).

ومن خلال هذا الأصل اللغوي لكلمة (تحليل)، بمعنى: فتح الشيء، نستطيع أن نقف على المعنى الاصطلاحي الذي نقصده من مفهوم "التحليل النحوي" إذ يطلق في الدرس اللغوي، ويراد به: فتح مقفلات النص، وكشف معمياته، باستنتاج مكوناته اللغوية والمقامية معاً (٢). وذلك من خلال ثلاثة مستويات، تمثل المنهج في التحليل النحوي:

أولها: رصد الخصائص الصرفية لمفردات النص، من خلال مقولات من نحو: الاسمية والفعلية، التجرد والزيادة، الصحة والاعتلال، الإدغام والإظهار، الابتداء والوقف، معاني الأبنية ودلالات الأدوات (حروف المعاني وما يشبهها من الأسماء والأفعال)... إلخ.

ثانيها: رصد العلاقات القائمة بين مفردات النص: "الرابطة الإعرابية"، من خلال مقولات من نحو: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول، والنعته والبدل وعطف البيان، والحال والتمييز، والقطع والاستئناف، والجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها، والجمل المؤكدة وغير المؤكدة، وما يلابس ذلك كله من: التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والإظهار والإضمار، ومخالفة مقتضى الظاهر لفتاً وتضميناً واتساعاً... إلخ.

ثالثها: رصد "المقامات التي يتنزل فيها الكلام" ك السياق، والمخاطب، والمتكلم، ودلالة بعض الكلام على بعض، وما وراء تلك المقامات من ضروب متنوعة من المعاني وجماليات التركيب، وهذا ما أسميه: "الفقه اللغوي للتراكيب"، وذلك بإدراك "المقاصد" التي بُني عليها الكلام، وفهم العلاقات التي تحكم

(١) تاج العروس، للزبيدي، ٢٨/٣٣١.

(٢) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة، ص ١٤٤.

التركيب وتوجه بناءها، حيث تحتك الكلمة بالكلمة، والجملّة بالجملّة، وما وراء هذا الاحتكاك من فيوضات معنوية، وملابسات سياقية، وعلائق منطقية.

ومعنى ذلك أن "التحليل النحوي" لآيات القرآن الكريم، بل لأي نص، لا ينبغي أن يقف عند "رصد الخصائص الصوتية لمفرداته"، أو بيان "الرابطّة الإعرابية" أي: العلاقات القائمة بين المفردات، بل ينبغي أن يتعدى ذلك إلى "استبطان التراكيب"، والنظر فيما يثوي وراءها من معان خفية، وعلائق دلالية.

وإهدار النظر في ذلك إهدار لـ "معاهد المعاني"، ومعرفة "وجوه الكلام"، بل إهدار لقيمة النحو نفسه؛ إذ إنه إذا كان من أهم خصائص النحو العربي تناوُّله لمختلف الأشكال اللفظية، وعمِّله على إيجاد الشكل النظري المناسب لها إعمالاً وإهمالاً، فإن من أجلّ خصائصه أيضاً، الحرص على إيجاد الأثر المعنوي لهذه الأشكال، وبيان علاقتها بالمعاني والمقاصد التي تحققها في مستوى الخطاب. وأصل أصولهم في ذلك: من لم "يفقه" مساق الكلام وسياقه الذي تشكل فيه، عجز عن إِبصار حركة معانيه.



(٣)

### التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم: محاولة للتأصيل

إذا كان مفهوم "الأصول" في الفكر العربي الإسلامي، يُعنى بها: "قضايا العقول، وهي: القواعد والأسس التي يبنى غيرها عليها، والأصول التي يرد ما سواها إليها"<sup>(١)</sup> فإن هذه الأمور الثلاثة:

(١) أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص ٣٧٣.

- رصد "الخصائص الصرفية لمفردات النص"،
- وإدراك "الرابطة الإعرابية" بين كلماته وجمله،
- ثم الوقوف على ما وراء ذلك من "مقامات" و"ودلالات" يقتضيها "سياق الكلام ومقاصده".

هذه الأمور الثلاثة هي القواعد والأسس التي يقوم عليها "التحليل النحوي" والأصول التي ينبغي أن يرد إليها ما سواها، وبخاصة عند التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم. وفي هذا السياق، لا أبعد إذا قلت: إن هناك أربعة أصول أن ينبغي أن يقوم عليها "التحليل النحوي للقرآن الكريم"، سأذكر ثلاثة منها على سبيل الإجمال<sup>(١)</sup>، مفصلاً رابعها باعتباره نموذجاً، وهي:

#### الأصل الأول: التحليل النحوي وفقه الحركة الإعرابية:

فمن الأصول الحاكمة في التحليل النحوي: "أن لكل حركة إعرابية مقابلاتها المعنوية، وسياقاتها التي تقتضيها" فلا ينبغي أن يغفل المعرب، وخاصة عند تحليله آيات القرآن الكريم، فقه ما وراء هذه الحركات من معانٍ يقتضيها السياق، ويوجبها المقام. ومن فقه الحركة الإعرابية: "رصد التحول الإعرابي في التراكيب"، وما وراء ذلك من معانٍ، ومعنى ذلك: أن كل تحوّل في الحركة الإعرابية تجد فيه مدخلاً جديداً لمعنى جديد، وهذا أصل ينبغي عند التحليل النحوي الالتفات إليه، ويظهر هذا جلياً في تتبع التغييرات الإعرابية بين القراءات القرآنية، إذ يمكن للباحث الجاد أن يتتبع التحولات الإعرابية بين القراءات القرآنية، رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً،

(١) كاد الباحث ينتهي من كتاب له بعنوان: "المدخل إلى التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم، قراءة في تداوليات الخطاب القرآني" تناول فيها هذه الأصول الأربعة بالتفصيل مبيناً كثيراً من نماذجها في القرآن الكريم.

ووصلاً وقطعاً، وفقه ما لهذه التحولات من أثر في تشكيل المعاني، وإبراز المقاصد القرآنية<sup>(١)</sup>. وقد كان أبو الفتح ابن جني رَحْمَةُ اللَّهِ، يستصحب هذا الأصل في جل ما تناوله من قراءات شاذة في كتابه المحتسب، يحكمه في ذلك قوله: "فاعرِف هذه المعاريض في القول (التنوع في التشكيل النحوي للكلام) ولا تَرَيَنَّهَا تصرفاً واتساعاً في اللغة، مجردة من الأغراض المرادة فيها، والمعاني المحمولة عليها"<sup>(٢)</sup>؛ ومن ثم كان دائم البحث عن "منطق" المعنى وراء "التشكل النحوي" لهذه القراءات، مبيناً قوة المعنى الملاحظ فيها، موضحاً ما وراءها من "مقاصد" و"أغراض"، فأخرج لنا بذلك ما يمكن أن تعد "أصولاً" تحكم العلاقة بين "المعنى" و"تشكله" في هذا اللسان الشريف<sup>(٣)</sup>.

**الأصل الثاني: التحليل النحوي والعدول عن الأصل في أداء المعاني وبناء معاقدها<sup>(٤)</sup>:**

فلكلام العرب "أصل" وهو ما عبّر عنه الفكر النحوي بمصطلح "أصل الكلام"، و"تمام القول"<sup>(٥)</sup>، و"عِنَاج المعنى وحاكُه" أي: أصله ورباطه<sup>(٦)</sup>. وهذا

(١) ينظر كتاب: التحول في التركيب، وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، د. عبد العباس عبد الجاسم، فقد جمع فيه طرفاً من تلك التحولات، وأثرها في تشكيل المعاني.

(٢) المحتسب، ٢/ ٢٧٤.

(٣) وقد أدردت بحثاً حول هذا بعنوان: "المعنى وتشكله في الدرس النحوي، قراءة في كتاب المحتسب لابن جني".

(٤) معاهد المعاني: ما "عليه عَقْدُ الكلام واستمراره" كما يقول ابن جني في كتابه المحتسب، ١/ ٣٧. ف"معاهد المعاني" مصطلح قصدت به: أصول المعاني ومقاصدها التي يشكل المتكلم كلامه وفقاً لمقتضياتها.

(٥) مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ١/ ١٥ و٦٨.

(٦) أساس البلاغة، للزمخشري، مادة (ع، ن، ج).

"الأصل" مفهوم يعنى به في الدرس النحوي: "الأنماط المثالية" للكلام التي تحكمها أصول اللسان العربي في بناء الجملة، لكن قد يتحرك الكلام في تشكيله النحوي بعيداً عن هذا "الأصل" فيخرج عن "النمط المثالي" نفصاً للأصول، حين يعرض من الأغراض والمقاصد ما يستدعي هذا النقص، فترى الكلام يبنى على "نقص المراتب" تقديمًا وتأخيرًا بدلاً من حفظها، أو يبنى على "الحذف" بدلاً من الذكر، أو على "التأكيد" بدلاً من التأسيس، أو على "الزيادة" بدلاً من التأصيل، أو على "البناء للمفعول" بدلاً من البناء للمعلوم، أو على "التكثير" بدلاً من التعريف..... أو غير ذلك مما تبيحه اللغة- في ضوء "سنن العرب" و"معهود خطابها"- من فضاءات واسعة في بناء الكلام. ومما ينبغي الالتفات إليه عند التحليل النحوي للنصوص، وخاصة القرآن الكريم، ما وراء هذا "العدول" من معانٍ تراد، ومقاصد تبتغى. ووراء هذا أصل من أصول التحليل النحوي، وهو: "أن كل تغيير في أصل بناء الكلام يحدث تغييراً مناسباً في المعنى، وأن وراءه سرّاً ينبغي أن تنعقد عليه اليد، كما يقول ابن جني، فليس ثمة في العربية "توسع" أو "تجوّز" مجانيٌّ؛ بل لا بد من أن يكون له أسباب وأحوال تقتضيه، وأغراض ومقاصد تُرام به، ومقامات تُراعى تحقيقاً وتنزيلاً. وهذا باب واسع جداً في القرآن الكريم، ومن أبرز مظاهره: "نقص المراتب، والحذف، والزيادة، ومخالفة مقتضى الظاهر" (١) تناسباً (٢)

(١) بناء الكلام على وجه مخالف للوجه الظاهر فيه؛ التفاتاً واستدعاءً لمعنى يُراد طرقة، وقصدًا لغرض يُرام.

(٢) فمن أصول "تسكُّل" المعاني، في نظرية النحو العربي التي ينبغي مراعاتها عند التحليل النحوي للقرآن الكريم: أن الأصوات تابعة للمعاني، وأن "القيم الصوتية" للفظ، لها أثرها في تكوين المعنى وتشكله في الخطاب، وأنه ينبغي "أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخصُّ به، وأكشَفُ عنه وأتمُّ له، وأحرى بأن يكسبه نُبلاً، ويظهر فيه مزية" (دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، ص٤٣) و"أن المعاني تتلعب بالألفاظ، تارة كذا، وأخرى كذا" (المحتسب، ٢/٢١٢). وضع يدك على قول أبي الفتح: "إن المعاني تتلعب بالألفاظ" فإنه من رفيع الكلام، ومن =

وحملًا<sup>(١)</sup>، والتفتاتًا<sup>(٢)</sup>.

### الأصل الثالث: التحليل النحوي والاحتياط من ضياع المعاني

فمن الأصول المقررة في الدرس النحوي: "أنه يجب صون المعاني"، و"تحسينها" و"أن الإعراب معلق، إن أنت لم توجد له سندًا وعمادًا من صحة المعنى، فالإعراب الذي لا يعضده معنى صحيح إعراب لا خير فيه"!! وهذا يقتضي عند التحليل النحوي للكلام التدبر في فهم العلاقات بين الكلمات فصلًا ووصلًا، والاحتياط من تداخل المعاني، والاعتناء بما يقتضيه السياق ومواقف الخطاب، وما تتطلبه مقاصد الاستعمال، ويزداد ذلك عند التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم،

أنفس ما يمكن أن يقال في هذا الباب، ومثل هذا التناسب بين المعاني والإيقاع الصوتي للألفاظ القرآنية، وما يقتضيه من مخالفة الظاهر في بناء الكلام، يحتاج فضل تدبر وصبر وتقليب للنظر في صيغة الكلمة القرآنية والعتاء الدلالي لها في سياقها، وخاصة عند النظر في القراءات القرآنية، ورصد التحولات بينها في بناء اللفظة القرآنية، ولا ينبغي أن تستخف بهذا التناسب، أو نستكره، أو ننبو عنه، في هذا اللسان الشريف، فقد قال ابن الصائغ، فيما نقله عنه السيوطي: "اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يُرتكب لها أمورٌ من مخالفة الأصول. قال: وَقَدْ تَبَعْتُ الْأَحْكَامَ الَّتِي وَقَعَتْ فِي آخِرِ الْآيِ مُرَاعَاةً لِلْمُنَاسَبَةِ، فَعَزَّتْ مِنْهَا عَلَيَّ نَيْفٌ عَنِ الْأَرْبَعِينَ حُكْمًا" (الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، ٢/ ٢٦٥).

(١) فقد "شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة" (سفر السعادة، للسخاوي، ص ٨٢٧)، فيعامل اللفظ معاملة مغايرة لما يستحقه في ظاهر التركيب كـ"تأنيث المذكر"، و"تذكير المؤنث"، و"تصوير معنى الواحد في الجماعة"، و"الجماعة في الواحد"؛ ففي هذه المواضع وغيرها كثير في القرآن الكريم، ترى أن المعاني هي التي تأخذ بـ"أعنة الكلام" فتصرفه، وتمتلك التحكم فيه، على الرغم من الألفاظ المنطوقة، والتي لا يراد معناها وحدها، وإنما جيء بها إشاراتٍ لمعانٍ كثيرة يحكمها بناء الكلام

(٢) المراد بالالتفات هنا المعنى اللغوي، وهو: عُدُولُ الْخَطَابِ عَنِ الطَّرِيقِ الَّذِي يَتَّقِضِيهِ ظَاهِرُ الْكَلَامِ إِلَى طَرِيقٍ آخَرَ، لَفَتْا لِمَعْنَى يُرَادُ، وَمَقَاصِدَ تَبْتَعَى، كَالعطف على المعنى، ومخالفة مقتضى الظاهر في صيغ الأفعال، واحتمال ضعف الإعراب تجريدًا للمعنى وإزالة للشك.

هذا، ويظهر هذا الأصل بوضوح في حديث المفسرين، عند التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم، عن:

أولاً: وجوب "القطع بين الألفاظ" إذا كان في ارتباطها ضربٌ من التعسف بين المعاني، وذلك حينما "يتعند" اللفظ على ما قبله معنيً، ويخرج عن مقتضياته سياقاً. وقد ألمح العلامة الزركشي إلى كثير من الآيات القرآنية في هذا الباب، وبخاصة ما ذكره في كتابه البرهان تحت عنوان: "اتصال اللفظ والمعنى على خلاف"، إذ يكون اللفظ متصلاً بالآخر والمعنى على خلافه<sup>(١)</sup>. وما في ذلك من الدقة واللفظ والخفاء، ما يروق ويروع ويدهش، في كثير من الأحيان<sup>(٢)</sup>!!

(١) البرهان، ١/ ٥٠. وقد سماه السيوطي بـ "الموصول لفظاً المفصول معنى"، قال: "و هو نوعٌ منهم جديرٌ أن يُفرد بالتصنيف، وهو أصلٌ كبيرٌ في الوقف، ولهذا جعلته عقبه وبه يحصل حلٌ إشكالات، وكشفت معضلات كثيرة" الإتيان، ١/ ٣٠٩.

(٢) ومن ذلك: حديث الزركشي عن أوجه إعراب لفظ "الذين" في القرآن الكريم، إذ ذكر أن جميع ما في القرآن الكريم من "الذين" يجوز فيه "الوصل" بما قبله نعتاً له، كما يجوز فيه "القطع" على أنه خبر مبتدأ، إلا في سبعة مواضع، فإن "القطع" بها هو المعين، وهي (ينظر: البرهان في علوم القرآن، ١/ ٣٥٧):

- قوله تعالى: "وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ \* الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ" (سورة: البقرة، الآيتان: ١٢٠-١٢١).

- قوله تعالى: "وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ \* الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ" (سورة: البقرة، الآيتان: ١٤٥-١٤٦).

- قوله تعالى: "قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ \* الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" (- سورة: الأنعام، الآيتان: ١٩-٢٠).

- قوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ

ومن هذا الذي يروق ويروع ويدهش الحديث عن:

- الجمل المتزحزحة، حيث تتزحزح الجمل في بعض الآيات عن مكانها الأصلي وتتأخر، وقد تقع معترضة بين جزأي جملة، ومكانها هناك قبل هذه الجملة التي جاءت معترضة فيها، وإنما تأخرت واعتضت لتفيد معنى آخر بهذا التأخير وهذا الاعتراض<sup>(١)</sup>.

الْمَسِينِ" (سورة: البقرة، الآيتان: ٢٧٤-٢٧٥).

- قوله تعالى: "وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ\* الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ" (سورة: التوبة، الآيتان: ١٩-٢٠).

- قوله تعالى: "وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَعْلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا\* الَّذِينَ يُحْشِرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا" (- سورة الفرقان، الآيتان: ٣٣-٣٤).

- قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ\* الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ" (سورة: غافر، الآيتان: ٦-٧). فالتأمل في مواضع "الذين" في هذه الآيات السبعة، يجد أن في وصلها بما قبلها، تركيبياً، فساداً في المعنى، وقلباً للمقصود؛ ومن ثم كان الوجه فيها "القطع" عما قبلها ابتداء واستئنافاً.

(١) ومن دقيق ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي والزجاج والزرکشي في قوله تعالى: "وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْتَغِيَ قَاتِلًا وَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصْيَبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا\* وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُورًا قَوْرًا عَظِيمًا" (سورة: النساء، الآيتان: ٧٢-٧٣). إذ قالوا: إن قوله تعالى: "كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ" مقطوع عن قوله: "وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ" واتصاله إنما هو بقوله: "وَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مِصْيَبَةٌ قَالَ". فأصل الكلام على هذا: "وَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مِصْيَبَةٌ قَالَ - كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ - قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا\* وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُورًا قَوْرًا عَظِيمًا" وذلك لأن جملة "كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ" وهي، من حديث الشماتة، أولى بالآية الأولى؛ إذ الشماتة تكون في موضع المصيبة لا في إصابة الفضل (ينظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج، والبرهان، للزرکشي، ١/ ٥١)، وإنما تأخرت إلى الآية الثانية، للإشارة إلى أنه حين تمنى أن يكون في معيبتهم كان كاذباً؛ لأن المعية في لقاء العدو تعني المظاهرة والنصرة، وهو لا يريد ذلك، وإنما يريد القسمة في الفضل الذي كان من الله

- والحديث عن " المُدْرَجِ "، قال الزركشي<sup>(١)</sup>: وَحَقِيقَتُهُ فِي أُسْلُوبِ الْقُرْآنِ: أَنْ تَجِيءَ الْكَلِمَةُ إِلَى جَنْبِ أُخْرَى كَانَهَا فِي الظَّاهِرِ مَعَهَا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: ومن هذه المواضيع التي ينبغي فيها "الاحتياط" من ضياع المعاني عند التحليل النحوي للقرآن الكريم ما يمكن أن نسميه بـ"الارتباط والانقطاع العملي بين المعاني". والمراد به: تسلط العامل على معموله، واقتترانه بمتعلقاته

للمجاهدين في سبيله، وهذا هو المعنى الذي استفيد من تأخير الجملة الدالة على نفي المودة (ينظر: مراجعات في أصول الدرس البلاغي، لشيخنا د. محمد أبو موسى، ص٢٩٥).

(١) البرهان، ٣/ ٢٩٤.

(٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ذَاكِرًا عَنِ بَلْقَيْسِ: "إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَةَ أَهْلِهَا أَذْلةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ" (سورة: النمل، آية: ٣٤). فقد تم كلامها عند قوله: " وَجَعَلُوا أَعْرَةَ أَهْلِهَا أَذْلةً "، وقوله: " وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ " هُوَ كلام جديد مستأنف منقطع في المعنى عما قبله؛ فهو مِنْ قَوْلِ اللَّهِ لَا مِنْ قَوْلِ بَلْقَيْسِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "الآنَ حَصَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ" (سورة: يوسف، آية: ٥١). انْتَهَى قَوْلُ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ قَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ" مَعْنَاهُ لِيَعْلَمَ الْمَلِكُ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ، والدليل على أن قوله: "ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ" من قول نبي الله يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، لا من قول امرأة العزيز، ما فيه من الحكم التي لا يعرفها في ذلك الزمان غيره، يقول الإمام الطبري موضحاً اتصال الكلام وانقطاعه في هذه الآية الكريمة: "يعني بقوله: (ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ)، هذا الفعل الذي فعلته، من ردِّي رسول الملك إليه، وتركني إجابته والخروج إليه، ومسألتي إيَّاه أن يسأل النسوة اللاتي قطعن أيديهن عن شأنهن إذ قطعن أيديهن، إنما فعلته ليعلم أنني لم أخنّه في زوجته بالغيّب، يقول: لم أركب منها فاحشةً في حال غيبته عني. وإذا لم يركب ذلك بغميّه، فهو في حال مشهده إيَّاه أخرى أن يكون بعيداً من ركوبه... اتصل قوله: (ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ)، بقول امرأة العزيز: (أَنَا رَاوِدُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ)، لمعرفة السامعين لمعناه، كاتصال قول الله: "وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ"، بقول المرأة: "وجعلوا أعرّة أهلها أذلة"، [سورة النمل: ٣٤] وذلك أن قوله: "وكذلك يفعلون"، خبر مبتدأ، وكذلك قول فرعون لأصحابه في سورة الأعراف: "فَمَاذَا تَأْمُرُونَ"، وهو متصل بقول الملائكة (يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ) [سورة الأعراف: ١١٠] تفسير الطبري، ١٦/ ١٤٢.

ومقتضياته، أو انقطاعه عن التعلق به، فلا يتسلط عليه؛ لعدم تأثيره فيه، فليس هو من شرعته، ولا من سببه، بل هو من "بنية عاملية" أخرى، إن على مستوى الجملة، وإن على مستوى الجمل. وهذا المفهوم مما عني بيانه المفسرون عناية فائقة. وهذا يظهر من خلال ما نراه في كتب التفسير، من حديث عن (فساد العطف المفضي إلى دخول قول في قول ليس منه، وحديثهم عن "فساد تعلق شبه الجملة (ظرفاً/ أو جازاً) ومجروراً)، بعامل يفضي إلى ارتباط كلام بكلام أجنبي عنه<sup>(١)</sup>، وحديثهم عن التعلق العمالي الذي يؤدي إلى صغر المعنى!!<sup>(٢)</sup>.

(١) ففي قوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ" (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها، لابن جني، (٢/٤٧-٤٨)، ذكر أبو الفتح بن جني أن قوله تعالى: "أُخْفِيهَا" يحتمل معنى: أسترها وأكتمها، كما يحتمل معنى: أظهرها فتكون همزته همزة السلب، فأخفيته: سلبت عنه خفاءه، وإذا زال عنه ساتره ظهر لا محالة، ثم بين رحمه الله، أنه إذا كان "أُخْفِيهَا" بمعنى أظهرها، فاللام في قوله: "لِتُجْزَىٰ" متعلقة بنفس "أُخْفِيهَا" ولا يحسن الوقف دونها. وإذا كان من الإخفاء والستر، فاللام متعلقة بنفس "آتِيَةٌ"، أي: إن الساعة آتية لتجزى كل نفس بما تسعى، أكاد أخفيها. فالوجه أن نقف بعد "أُخْفِيهَا" وقفة قصيرة. "أما الوقفة؛ فلئلا يُظن أن اللام معلقة بنفس "أُخْفِيهَا" وهذا ضد المعنى؛ لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزء، إنما الجزء مع ظهورها، فأما القصيرة فلأن اللام متعلقة بنفس "آتِيَةٌ" فلا يحسن إتمام الوقف دونها؛ لاتصال العامل بالمعمول فيه. وهذه الوقفة القصيرة ما أحسنها وألطف الصنعة فيها!" وقول أبي الفتح: "وهذه الوقفة القصيرة ما أحسنها وألطف الصنعة فيها" يدل على أن "الوقف بهذه الكيفية القصيرة أو اللطيفة" مما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود؛ إذ يمثل ضابطاً "إيقاعياً" للكلام، يُعالج فيه السامع المعنى في نفسه، ويتبين من خلاله "انقطاع" الكلام عن عامل، و"تعلقه" بعامل آخر، فلا يُسند معنى إلى قول ليس منه، فكان لحضور الوقف، في مثل هذه المواضع التي يكون فيها الكلام ملتبساً، أثره المنظم للتركيب، والعلاقات بين الكلمات تعلقاً وقطعاً. ينظر نماذج لهذا الوقف في المحتسب، ٢/٤٥، ٤٨، كما ينظر: كتاب: في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، د. مبارك حنون، فقد أدار جزءاً كبيراً منه على بيان أهمية الوقف في إيضاح العلاقات التركيبية في الكلام.

(٢) ففي قوله تعالى: "إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ \* يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ" (سورة: الطارق، الآيتان: ٨، ٩). ذهب جمهور المفسرين إلى أن الظرف "يَوْمَ" متعلق بفعل مضمر، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل "رَجْعِهِ" على "يرجعه" دلالة المصدر على فعله، ولم يجيزوا تعلقه بـ "لَقَادِرٌ" لئلا يُتوهم أن الله =

ثالثاً: ومن هذه المواضع التي يظهر فيها ضرورة العناية بـ " الارتباط والانقطاع بين المعاني": مسألة "الوقف والابتداء" في القرآن الكريم، فهذا الموضوع من النظر الدقيق في طرائق "تشكّل" المعاني و"صناعتها" تجميعاً وتفريقاً؛ وهو باب قائم على أصل من أصول النحو العربي وهو: أنه يُمنع إدخال قول في قول ليس منه (فيلزم حينئذ القطع والوقف)، كما أنه يُمنع إخراج قول من قول هو منه (فيلزم حينئذ الارتباط والوصل).



#### الضابط الرابع: التحليل النحوي والاحتياط من "تفكيك" نظم القرآن:

فالقرآن الكريم يستمد إعجازه من نظمه، ولا مناص في "تحليله" من البحث في نظمه، والوقوف على طرق الضم والتركيب فيه، وفي هذا السياق قرر علماء البيان

قادر على رجعه في ذلك اليوم دون غيره، قال ابن جني: "ولا يجوز أن تعلق "يَوْمٌ" بقوله "لَقَادِرٌ" لثلاثي يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر، يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال، على رجوع البشر وغيرهم" (الخصائص، ٢/٤٠٢). وقد نقل العلامة الألوسي عن بعض المفسرين تجويزهم تعلق "يَوْمٌ" بقوله "لَقَادِرٌ" على معنى: أنه تعالى على رجعه لقادر على الإطلاق أولاً وآخرًا، وفي كل وقت، ثم ذكر سبحانه من الأوقات الوقت الأعظم على الكفار؛ لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ليجتمع الناس على حذره والخوف منه "قال الألوسي: "وهو على ما فيه لا يدفع الإيهام" روح المعاني، ٣٠/٩٩). وفي قوله تعالى: "فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ" (سورة: البقرة، ٦٥) ذكر ابن جني: "أنه ينبغي أن يكون "خاسئين" خبراً آخر لـ"كونوا"، والأول "قردة"، فهو كقولك "هذا حلو حامض" وإن جعلته وصفاً لـ"قردة" صغر معناه، ألا ترى أن القرد لذلة صغاره خاسئ أبداً، فيكون إذاً صفة غير مفيدة، وإذا جعلت "خاسئين" خبراً ثانياً حسن وأفاد حتى كأنه قال: كونوا قردة" و"كونوا خاسئين" ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف، إنما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بعد تابعة له". (الخصائص، ٢/١٦٠).

أن من أبرز وجوه إعجاز القرآن الكريم: حسن تأليفه، والثمام كلمه، وبديع نظمه، وجزالة طرق الضم فيه والتركيب والتعليق، يقول أبو سليمان الخطابي: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة"<sup>(١)</sup> ومأتى إعجاز النص القرآني من أن هذه الوجوه الثلاثة فيه جاءت في غاية الكمال والفصاحة والبلاغة "حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً، وأشد تلاءماً وتشاكلاً من نظمه"<sup>(٢)</sup> وهذا ما يؤكد الإمام أبو بكر الباقلائي بقوله: "وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها على حد واحد في حسن النظم، وبديع التأليف والرّصف"<sup>(٣)</sup>، فكل معنى يحمله النظم القرآني، إنما يؤتى به "على أحسن تركيب وأفصح"<sup>(٤)</sup>.

وتلاءم النظم وتشاكله يعني في بعض وجوهه: ترابط العلاقات النحوية المتبادلة بين مكونات النص، وحسن اقترانها، إن على مستوى بناء الجملة، وإن على مستوى بناء الجمل، وضبط بنيتها على حذو المعنى في النص<sup>(٥)</sup>، كالترباط بين العامل والمعمول، والأصل والعدول عنه، والمفسّر والمفسّر، وبناء الجمل وما بينها من علاقات، وبناء القيود في الكلام ووجوه التراتيب فيه... وهذه العلاقات النحوية كلها "عمدٌ" و"أصول"، تنظم العلاقات بين الكلم داخل الجملة من ناحية، وبين

(١) بيان إعجاز القرآن للخطابي، ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) إعجاز القرآن للباقلاني، ص ٣٧.

(٤) الدر المصون، للسمين الحلبي، ١٧٩/٤.

(٥) وهذا "الترباط" بين العلاقات النحوية المكونة للنص هو ما يعرف، في لسانيات النص، بـ"التماسك"، و"الترباط" و"الانسجام". ينظر: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) د. محمد الخطابي،

ص ٣١، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي، ١/٩٧.

الجملة المكونة للخطاب، وطرق الربط بينها من ناحية أخرى، وهي علاقات ذات أهمية كبيرة يجب التنبه إليها عند تحليل النص، وخاصة القرآن الكريم، حتى قال بعض العلماء: "أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط"<sup>(١)</sup>.

ومعنى ذلك أن كل تحليل لآي القرآن الكريم، تختل فيه هذه "الترتيبات" و"الروابط"، وتتوه فيه تلك العلاقات النحوية، أو تلتبس، فإنه يؤدي، ضرورة، إلى "تفكيك" نظم القرآن؛ ومن ثم فقدان "الاستقامة" النحوية. ومن أبرز الوجوه التي يمكن أن نتلمس فيها هذا "التفكيك" حديث المفسرين عن:

(١) الاحتياط من "تفكيك" الكلام بعضه من بعض:

وذلك إذا أدى التحليل لآي القرآن الكريم إلى قطع كلام من كلام هو مرتبط به، ومن جملة ذيوله، فيتفكك بذلك "النظم"، وتلتبس العلاقات في الخطاب.

وإدراك هذا الضرب من الصلة بين الجمل داخل النص، يحتاج إلى مزيد من التأمل في المعنى، ومعرفة جوهره، وحينئذ تجد عند المفسرين وهم يبحثون في مواقع الإعراب، والروابط بين العامل والمعمول، تجد "بحثاً دقيقاً وممتعاً، في ربط الكلام وعلاقته، وكشفاً بارعاً لتلك الخيوط التي تدق، حتى كأنها شعيرات خفية، ولكنها متينة، ووثيقة، في ربط الكلام ودمجه"<sup>(٢)</sup> ونظير ذلك ما قيل في:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ

(١) البرهان في علوم القرآن، للإمام أبو عبد الله الزركشي، ١/ ٣٦.

(٢) دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، لشيخنا محمد محمد أبو موسى، ص ٣١٠، وهو، حفظه الله، ممن عني كثيراً، في تحليل هذا اللسان الشريف، بالوقوف عند هذه العلائق، والصلات، كما تراه واضحاً في كتبه: شرح أحاديث من صحيح البخاري، والشعر الجاهلي دراسة في منازع الشعراء، وفي ثلاثيته الماتعة، التي بعنوان: آكل حميم دراسة في أسرار البيان.

أَهْلَهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْهَا أَتَيْهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْزِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١﴾. فهذه الآية الكريمة سيقت لتشبيه الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال، بحال نبات الأرض بعد جفافه وذهابه حطامًا بعدما التف وتكاتف وزين الأرض بخضرته وبهائه، وواضح من المثل أن فاعل " اِخْتَلَطَ " هو " نَبَاتُ الْأَرْضِ "، أي: اختلط النبات وكثر حتى التف بعضه ببعض بسبب الماء، وجوّز ابن عطية الوقف على " فَاخْتَلَطَ " وقطعه عما بعده، على أن يكون فاعل " اِخْتَلَطَ " ضميرًا عائداً على الماء، أي: أن الذي اختلط هو الماء، ثم نبتدىء " بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ " على الابتداء والخبر (٢) قال أبو حيان: " والوقف على قوله: " فَاخْتَلَطَ " لا يجوز وخاصة في القرآن؛ لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح المعنى، الفصيح اللفظ، وذهاب إلى اللغز والتعقيد، والمعنى الضعيف. ألا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم الذي الضمير في كناية عنه فقيل: بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الأرض، لم يكذب ينعدد كلامًا من مبتدأ وخبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة، ولولا أن ابن عطية ذكره وخرّجه على ما ذكرناه عنه لم نذكره في كتابنا " (٣).

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ \* قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٤﴾ قوله تعالى: " رَدْفٌ لَكُمْ " فيه أوجه، أظهرها: أن " رَدْفٌ " ضمّن معنى فعل يتعدى باللام، أي: دنا وقرب وأزف، و " بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ " فاعل به، والمعنى: أن كفار مكة يقولون للمؤمنين: متى يأتينا

(١) سورة: يونس، آية: ٢٤.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، ٣/ ١١٤.

(٣) البحر المحيط، لـ (أبو حيان الأندلسي)، ٥/ ١٤٤.

(٤) سورة: النمل، الآيتان: ٧١/ ٧٢.

العذاب الذي تهددوننا به إن كنتم صادقين في أن العذاب نازل بنا؟ فجاء الجواب، قل لهم يا محمد، ﷺ: نتوقع أن يكون دنا وقرب منكم بعض ما تستعجلون به، وعلى هذا الوجه يكون الوقف على "تَسْتَعْجِلُونَ" إذ "بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" معمول لـ "رَدِفَ" ومن مقتضياته، فلا وقف دونه، وذهب بعضهم إلى جواز الوقف على "رَدِفَ" وقطع "بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" عنه، باعتبار أن فاعل "رَدِفَ" ضمير الوجد، أي: ردف الوجد، أي: قرب ودنا مقتضاه، و"لكم" خبر مقدم، و"وبعض" مبتدأ مؤخر، قال الألوسي: "ولا يخفى ما فيه من التفكيك للكلام، والخروج عن الظاهر لغير داع لفظي ولا معنوي" (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن نَّبْعَثَ اللَّهَ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ \* الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (٢) الظاهر أن قوله: "الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ" مبتدأ، وبغير سلطان آتاهم "متعلق بـ"يُجَادِلُونَ" أي: أنهم يجادلون بغير حجة صالحة للتعلق بها، وخبر المبتدأ: "كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا". و"كَبُرَ مَقْتًا" المراد به الذم، ومعنى: "كَبُرَ" اشتد وعظم، و"مَقْتًا" تمييز محول عن فاعل، وفاعل: "كَبُرَ" ضمير يعود على الجدل المفهوم من الكلام السابق، أي: كبر الجدل مقْتًا. وقوله: "كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ" الكاف داخلة على اسم الإشارة، والمراد به في الآية الأولى: كذلك الضلال يضل الله من هو مسرف مرتاب، والمراد هنا: كذلك الطبع يطبع الله على كل قلب متكبر جبار، فأفادت الكاف

(١) روح المعاني للعلامة الألوسي، ٢٠ / ١٦، وينظر: الدر المصون، ٨ / ٦٣٩.

(٢) سورة: غافر، الآيات: ٣٤ / ٣٥.

الداخلة على اسم الإشارة تعميم هذا الضلال، أو هذا الطبع على كل مسرف مرتاب، وعلى كل متكبر جبار. وذهب الزمخشري إلى أنه يجوز أن يكون "الَّذِينَ يُجَادِلُونَ" مبتدأ؛ و"بَغَيْرِ سُلْطَانٍ أَنَّهُمْ" خبراً، وفاعل كبر قوله: "كذلك"، أي: كبر مقتاً مثل ذلك الجدل، و"يَطْبَعُ اللَّهُ" كلام مستأنف<sup>(١)</sup>، أي: مقطوع عما قبله، ويكون الوقف على قوله: "كذلك"، وقد رد أبو حيان هذا الوجه؛ لما فيه من تفكيك النظم بقطع كلام مرتبط بما قبله، ومن جملة ذيوله، فقال: "أما تفكيك الكلام، فالظاهر أن "بَغَيْرِ سُلْطَانٍ أَنَّهُمْ" متعلق بـ "يُجَادِلُونَ"، ولا يتعقل جعله خبراً للذين؛ لأنه جار ومجرور، فيصير التقدير: "الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ" كائنون، أو مستقرون، بـ "غَيْرِ سُلْطَانٍ"، أي في غير سلطان، لأن الباء إذا ذاك ظرفية خبر عن الجثة. وكذلك في قوله "يَطْبَعُ" أنه مستأنف، فيه تفكيك الكلام؛ لأن ما جاء في القرآن من "كَذَلِكَ يَطْبَعُ"، أو "نَطْبَعُ"، إنما جاء مربوطاً بعضه ببعض، فكذلك هنا"<sup>(٢)</sup>.

- وفي قوله تعالى في الحديث عن صفات المؤمنين: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> الظاهر أن (ما) في هذه الآية الكريمة مزيدة؛ لتأكيد مضمون الجملة<sup>(٤)</sup>، وقد شاعت زيادة (ما) بعد الاسم، نحو: قليل، وكثير. وبعد الفعل نحو: قل، وكثر، وطال<sup>(٥)</sup>؛ وعليه يكون قوله: "قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ" من مقتضيات "كان" ومن

(١) الكشاف، للزمخشري، ٤/ ١٧١.

(٢) البحر المحيط، ٧/ ٤٤٥.

(٣) سورة: الذاريات، آية: ١٧.

(٤) لعل السر في أن زيادة (ما) حيثئذ تفيد التوكيد هو ما تحمله من الإبهام الذي يلازم معانيها الأصلية كلها، فكانت بهذا الإبهام مؤكدة للنكرة قبلها (قليلًا) والتي تدل أيضًا بحسب وضعها على معنى الإبهام، والشيع. ولعل هذا يفسر لنا كثرة زيادتها بعد ما ذكر.. والله أعلم.

(٥) قال البغدادي: (وزيادة (ما) جائزة لا اختلاف فيها)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي،

جملة ذيولها، ف (يهجعون) خبر كان، أي: كانوا يهجعون قليلاً من الليل. و (قليلاً) نعت لظرف أو مصدر، أي: زماناً قليلاً، أو هجوعاً قليلاً. و (من الليل) صفة، على نحو قولك: قليل من المال عندي، أو متعلق بـ (يهجعون)<sup>(١)</sup>. وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن الكلام تم عند (قليلاً) باعتباره خبر "كان": أي: كانوا قليلاً، أي: في عددهم. ثم ابتداءً: "مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ"، و (ما) نافية، أو مصدرية<sup>(٢)</sup>... ولا يخفى ما في هذا من بُعدٍ، وتفكيكٍ لكلام مرتبط بعضه ببعض؛ ولهذا قال السمين: "وهذا لا يظهر من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة، أما الأول: فلا بد أن يهجعوا، ولا يتصور نفي هجوعهم. وأما الصناعة: فلأن حيز ما في النفي لا يتقدم عليه عند البصريين هذا إن جعلتها نافية.. وإن جعلتها مصدرية صار التقدير: من الليل هجوعهم، ولا فائدة فيه؛ لأن غيرهم من سائر الناس بهذه المثابة..."<sup>(٣)</sup>

- وفي قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَلُهَا \* فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا \* إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْهَرًا \* إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْشَاهَا﴾<sup>(٤)</sup> الظاهر أن قوله تعالى: "فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا" كلام مرتبط بعضه ببعض، فـ "فِيمَ" خبرٌ مقدم، وـ "أَنْتَ" مبتدأ مؤخر، وـ "مِنْ ذِكْرِهَا" متعلق بما تعلق به الخبر، والمعنى: أنت في أي شيء من ذكراها، أي: ما أنت من ذكراها لهم، وتبيين وقتها في شيء، وحكى الزمخشري عن بعضهم جواز أن يكون قوله: "أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا" منقطعاً عما قبله، ويكون الوقف على قوله "فِيمَ" باعتبار خبراً لمبتدأ مضمراً، وهو استفهام يراد به التعجب، والمعنى: فيم هذا

.١٢٩/٦

(١) ينظر: الكشاف، ٤/٣٩٨، والبحر المحيط، ٩/٥٥١، وروح المعاني، ١٥/١٣

(٢) نسب هذا القول للضحك، ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري، ١٤٠٥هـ: ٢٥/١٩٦، والبحر المحيط، ٨/١٣٤.

(٣) الدر المصون، ١٠/٤٥.

(٤) سورة: النازعات، الآيات: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥.

السؤال!!؟ ثم ابتداءً: "أنت من ذكرها"، والمعنى: إرسالك وأنت خاتم الأنبياء، وآخر الرسل، ذكر من ذكرها، وعلامة من علاماتها، فكفاهم بذلك دليلاً على دنوها ومشارفتها والاستعداد لها، ولا معنى لسؤالهم عنها<sup>(١)</sup> قال السمين الحلبي: "وهو كلام حسن، لولا أنه يخالف الظاهر، ومفكك لنظم الكلام"<sup>(٢)</sup>.

## ٢) الاحتياط من انتهاك المراتب و"تشيتت" الكلام:

فمن أصول الفكر النحوي: أن رتبة المعمول تلي رتبة العامل، وأنه لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي<sup>(٣)</sup>، ف"الأشياء حقها ألا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه"<sup>(٤)</sup>، ويوضح ذلك الإمام عبد القاهر فيقول: "اعلم أنه لا يجوز الفصل بين

(١) الكشف، ٤/ ٧٠٠.

(٢) الدر المصون، ١٠/ ٦٨٣.

(٣) والمقصود بالأجنبي: الجزء المستقل بنفسه، الذي لم يعمل فيه العامل، (ينظر: أمالي ابن الحاجب، ص ٧٥١) ولكن يستثنى من عدم جواز الفصل بالأجنبي، أمران يجوز الفصل بهما: أولهما: الفصل بالجملة، فهو فصل سائغ، ويعرف هذا في الدرس النحوي بـ "الجملة الاعتراضية" يقول ابن جني: "اعلم أن هذا القبيل من هذا الفصل كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومشور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بأجنبي إلا شاذاً أو متأولاً" (الخصائص، ١/ ٣٣٥) ويعلل ذلك شيخنا د. محمد أبو موسى، بقوله: "وألاحظ دائماً أن الجملة الاعتراضية ذات معنى متميز جدا في الكلام الذي وقعت معترضة فيه؛ وكأن تميزها هذا هو الذي جعل المتكلم المبين يرمي بها حين يفاجأ بها تجري في بيانه؛ ليبادر القارئ والسامع بها غير متريث حتى يجد لها معنى؛ لأن تفوقها يمنحها الموقع، ويصير المستبشع لها من الفصل، غير مستبشع. الجملة الاعتراضية تشبه في الكلام الثمرة الكريمة، التي تسقط فور نضجها، لا تبالي في أي موقع سقطت، ولو أن المتكلم هياً لها مكانا غير الاعتراض لما التفت السامع إليها، إلا بقدر ما يلتفت لغيرها من الجمل" مراجعات في أصول الدرس البلاغي، ص ١٢٧. ثانيهما: "الفصل بالظروف" إذ إنها لا تخضع، نسبياً، لضوابط التقديم والتأخير؛ فالعرب "يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما" (مغني اللبيب، ص ٩٠٩).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ١/ ٨٥٥.

العامل والمعمول بالأجنبي، فلا تقول: ضربت وذهب عمرًا زيد، تريد: ضربت عمرًا وذهب زيد، فتوقع "عمرًا" الذي هو مفعول "ضربت" بين "ذهب" ومعموله الذي هو "زيد" المرفوع بأنه فاعله؛ لأن "عمرًا" ليس من "ذهب" و"زيد" في شيء. فمن المحال إيقاعه بينهما. وذلك أن "ذهب" يقتضي معموله الذي هو "زيد"، وأنت تأتيه بشيء لا يناسبه. فما هو إلا بمنزلة من يطلب رفيقه وأخاه، فينضم إليه طفيلي لا يلبسه بوجهه<sup>(١)</sup>.

فإذ أدى "انتهاك" المراتب إلى ضياع ذلك الأصل، وتطفل بين العامل وما يلبسه شيء، أدى ذلك، ضرورة، إلى تفكك كلام يأخذ بعضه بحُجزة بعض<sup>(٢)</sup>، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَيْمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾<sup>(٣)</sup> ذهب كثير من المفسرين إلى أن لفظة "من" في قوله تعالى: "فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ" متعلقة بفعل محذوف مقدر بعد الفاء، تقديره: فلينكح مما ملكته أيمانكم، وقوله: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَيْمَانِكُمْ" جملة من مبتدأ وخبر، وجيء بها بعد قوله "مِّنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ" ليفيد أن الإيمان كافٍ في نكاح الأمة المؤمنة ظاهرًا، ولا يشترط في ذلك أن يعلم إيمانها علمًا يقينًا، فإن ذلك لا يطلع عليه إلا الله، وقوله تعالى: "مِّنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ" مبتدأ وخبر أيضًا، وجيء بهذه الجملة تأنيسًا بنكاح

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ص ٤٢٦، و ٤٣٥.

(٢) وهو ما يعرف في تراثنا اللباني بـ"المعاظلة في الكلام" والمعاظلة، كما يقول ابن منظور في لسان العرب، من: تعاضل السباع، أي: تشابكها. والمراد هنا: التعقيد التركيبي، حيث تشابك العلاقات، ويتداخل الكلام بعضه في بعض، ويلتبس، وذلك بالخروج عن "معهود العرب" في بناء كلامها، تقديمًا وتأخيرًا، أو حذفًا وإضمامًا.. وهذا دليل فساد في نظم الكلام. (ينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، ١/ ٦٣، ودلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر، ص ٨٤).

(٣) سورة: النساء، آية: ٢٥.

الإمام، والمعنى: أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفع الحر عن نكاح الأمة عند الحاجة إليه<sup>(١)</sup>. وذهب بعض المفسرين، ومنهم الإمام الطبري إلى جواز أن يكون قوله تعالى: "بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ" فاعلاً لذلك الفعل المحذوف، وأن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: ومن لم يستطع منكم طولًا أن ينكح المحصنات المؤمنات، فلينكح بعضكم من بعض الفتيات، ويكون قوله: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ" اعتراضًا بين ذلك الفعل المقدر وفاعله، قال الطبري: "وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم، وتأويل ذلك: ومن لم يستطع منكم طولًا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات فلينكح بعضكم من بعض، بمعنى: فلينكح هذا فتاة هذا، فالبعض مرفوع بتأويل الكلام"<sup>(٢)</sup>، قال أبو حيان: "وهذا قول ينزه حمل كتاب الله عليه؛ لأنه قول جمع الجهل بعلم النحو وعلم المعاني، وتفكيك نظم القرآن عن أسلوبه الفصيح، فلا ينبغي أن يسطر ولا يلتفت إليه"<sup>(٣)</sup>.

و شبيه بتأويل الإمام الطبري في هذه الآية، ما ذكره بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَئِعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ \* اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ﴿٤﴾ إذ الظاهر أن معمول "قُلْ" هو قوله: "يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً"، أو الأمر المقدر، أي: قل لهم: أقيموا، يقيموا<sup>(٥)</sup>، وذهب ابن عطية إلى جواز أن يكون معمول القول الآية التي بعد،

(١) الدر المصون، ٣/٦٥٦.

(٢) تفسير الطبري، ٥/١٩.

(٣) البحر المحيط، ٣/٢٣١.

(٤) سورة: إبراهيم، الآيتان: ٣١/٣٢.

(٥) الدر المصون، ٧/١٠٧.

أي: قوله تعالى: "اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً"<sup>(١)</sup>، قال أبو حيان: "وهذا الذي ذهب إليه من كون معمول القول هو قوله تعالى: "اللَّهُ الَّذِي" الآية، تفكيك للكلام، يخالفه ترتيب التركيب، ويكون قوله: يقيموا الصلاة كلاماً مفلّتاً من القول ومعموله"<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ \* وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَكَذَا يَوْمَ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فالظاهر من معنى الآيتين، والله أعلم: أن المؤمنين يسمعون تَحَاجَّ المشركين، يوم القيامة، بعضهم مع بعض، فيبادرون بالإنكار عليهم؛ لأن تغيير المنكر سجيتهم التي كانوا عليها، وقولهم: "لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ" صرف لهم عن تلك المعذرة، كأنهم يقولون: دَعُوا عنكم هذا فلا جدوى فيه، واشتغلوا بالمقصود وما وُعدتم به من العذاب، وتكون "فِي" من قوله "فِي كِتَابِ اللَّهِ" للتعليل، أي لبثتم إلى هذا اليوم، ولم تعذبوا من قبل لأجل ما جاء في كتاب الله من تهديدهم بهذا اليوم، فلقد بلغكم ذلك وسمعتموه فكان الشأن أن تؤمنوا به ولا تعتذروا بقولكم مَا لَبِثْنَا غَيْرَ سَاعَةٍ<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا المعنى يكون الجار والمجرور "فِي كِتَابِ اللَّهِ" متعلقاً بـ "لَبِثْتُمْ"، ونقل الإمام الطبري عن قتادة، وابن جريج، أن قوله تعالى "فِي كِتَابِ اللَّهِ"

(١) المحرر الوجيز، ٣/٣٣٩.

(٢) البحر المحيط، ٥/٤١٥. وقول أي أبي حيان: "ويكون قوله: يقيموا الصلاة كلاماً مفلّتاً من القول ومعموله" معناه: أن تأويل ابن عطية يقتضي أن يكون الفعل المضارع "يقيموا" وما بعده جملة اعتراضية بين القول ومعموله، وهذا يقتضي إفلات المضارع من عامل قبله، ومن عامل بعده، مع أن الجزم فيه يقتضي هذا العامل، مما يبعدهما ذهب إليه ابن عطية.

(٣) سورة: الروم، الآيتان: ٥٥/٥٦.

(٤) التحرير والتنوير، ٢١/١٣١.

ليس متعلقاً بـ "لِثَّمْ"، بل هو متعلق بـ "أوتوا العِلْمَ"، و"في" بمعنى الباء، والكلام فيه تقديم وتأخير، وتأويله: "وقال الذين أوتوا العلم بكتاب الله والإيمان بالله: لَقَدْ لِثَّمْ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ" (١) قال أبو حيان: "ولعل هذا القول لا يصح عن قتادة؛ فإن فيه تفكيكاً للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح، فكيف يسوغ في كلام الله؟! وكان قتادة موصوفاً بعلم العربية، فلا يصدر عنه مثل هذا القول" (٢)



### ٣) الاحتياط من انتهاك المراتب و"تفكيك" المتلازمات:

المراد بـ"المتلازمات" هنا: التراكيب العربية التي تتميز بوجود تلازم بين مكوناتها، فيصبح أحدهما مفتقراً إلى الآخر لفظاً ومعنى، وكأنهما جزءاً كلمة واحدة، فلا تذكر إحداهما إلا وتطلب الأخرى (٣)، وذلك كالتلازم الواقع بين العامل ومعموله، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته... إذ لما كانت هذه الأزواج مع نظيراتها كالشيء الواحد امتنع انتهاك مراتبها، والفصل بينها؛ وبالجملة فـ"كلما ازداد الجزآن اتصالاً، قوي قبح الفصل بينهما" (٤)؛ لما يؤديه ذلك الفصل من تفكيكٍ بينٍ لنظم الكلام (٥).

(١) تفسير الطبري، ٥٧ / ٢١.

(٢) البحر المحيط، ١٧٥ / ٧.

(٣) ينظر: ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، د. رشيد بلحبيب، ص ٢١٤.

(٤) الخصائص ٢ / ٣٩٠.

(٥) فإذا لم يؤد ذلك الفصل إلى "تفكيك" النظم، فإن الدرس النحوي يجيزه بمسوغين، أولهما: طبيعة العلاقة بين المتلازمين، فقد تضعف العلاقة بينهما فيسوغ الفصل، وذلك كالفصل بين المسند والمسند إليه (مبتدأ وخبراً، أو فعلاً وفاعلاً)، فإنه سائغ مطرد في كلام العرب، بل يؤدي إلى مقاصد وغايات بلاغية لا تكون مع التلازم؛ وإنما ساغ الفصل هنا؛ لأن الترابط بينهما ترابط "اقتضاء"، لا ترابط =

فأي تفسير يؤدي إلى "التفكيك" بين هذه "المتلازمات"، فإنه، ولا شك، تفسير مردود، ففي قوله تعالى: ﴿بِأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾<sup>(١)</sup> انتصب "غير" على الحالية من الضمير المجرور في "لكم"، وجملة: "وَأَنْتُمْ حُرْمٌ" في موضع الحال من ضمير "مُحِلِّي"، والمعنى: أن الله أحل لكم بهيمة الأنعام، ذكورها وإناثها، إلا ما يتلى عليكم في القرآن تحريمه من تحريم الميتة والدم وغير ذلك، وإلا الصيد في حالة كونكم مُحْرَمِينَ، أو في حالة الإحرام، فإنه غير مباح لكم، قال الشيخ الطاهر بن عاشور: "وهذا نسج بديع في نظم الكلام استفيد منه إباحة وتحريم: فالإباحة في حال عدم الإحرام، والتحريم له في حال الإحرام"<sup>(٢)</sup> وذهب جماعة من العلماء إلى أن "غَيْرَ مُحِلِّي" حال من الفاعل في "أَوْفُوا"، والمعنى: أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم محلين الصيد وأنتم حرم، وقد ضَعَّفَ هذا الوجه بأنه "يلزم منه الفصل بين الحال وصاحبها بجملة أجنبية، ولا يجوز الفصل إلا بجملة الاعتراض، وهذه الجملة، وهي قوله: "أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ" ليست اعتراضية، بل هي منشئة أحكاماً ومبيئة لها، وجملة الاعتراض إنما تفيد تأكيداً وتسديداً"<sup>(٣)</sup>.

"مجاورة" أو "اقتران"، بخلاف الترابط، مثلاً، بين الموصول وصلته، أو بين المضاف والمضاف إليه، أو بين النعت والمنعوت، فهو ترابط "مجاورة" و "اقتران"، وهو من القوة بمكان، إذ كل منهما يشكلان معاً تركيباً واحداً، ولا تتضح القيم الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن الآخر، فكان الفصل بينهما غير سائغ. ثانيهما: نوع الفاصل؛ إذ الجملة الاعتراضية، وشبه الجملة، مما يتوسع العرب فيهما، فالفصل بهما فصل سائغ في كثير من الأحيان. (ينظر: الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، د. عبد العزيز موسى علي، مجلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج ٣٣، ع ١، سنة ٢٠٠٦م، ص ٩-١٩)

(١) سورة: المائدة، آية: ١.

(٢) التحرير والتنوير، ٦/ ٨٠.

(٣) الدر المصون، ٤/ ١٧٩.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَمْوسَىٰ إِنِّي أُصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمَىٰ فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِنَ الشَّاكِرِينَ \* وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾<sup>(١)</sup> إذ الظاهر في جملة "فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا" أنها منصوبة بقول مضمرة، وذلك القول منسوق على جملة: "كَتَبْنَا"، والمعنى: وكتبنا لموسى في ألواح التوراة من كل شيء يُحتاج إليه من مطلوبات الدين، تذكيرًا ونصحًا، وقلنا لموسى: خذ الألواح بقوة، أي: بجد واجتهاد. وجوز بعض المفسرين أن تكون جملة: "فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ" بدلًا من قوله "فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ" بدل اشتمال<sup>(٢)</sup>، قال الخفاجي: "وَضَعَفَ هَذَا الْمَعْنَى؛ بَأَن فِيهِ الْفِصْلُ بِأَجْنِبِي وَهُوَ جَمَلَةٌ: "كَتَبْنَا" الْمَعْطُوفَةُ عَلَى جَمَلَةٌ: "قَالَ يَا مُوسَى"، وَهُوَ تَفْكِيكٌ لِلنَّظْمِ"<sup>(٣)</sup>.

ومنه أيضًا، قوله تعالى: ﴿ الرَّ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ \* اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ \* الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> فالراجع في "الَّذِينَ" من قوله تعالى: "الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ" أنه مبتدأ، وخبره "أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ"، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هم الذين، أو أن يكون منصوبًا بإضمار فعل على الذم، وجوز بعض المفسرين أن يكون نعتًا لـ "لِلْكَافِرِينَ" من قوله: "وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ"<sup>(٥)</sup> وهو لا

(١) سورة: الأعراف، الآيتان: ١٤٤، ١٤٥.

(٢) البحر المحيط، ٣٨٦/٤، والدر المصون، ٥/٤٥٤.

(٣) حاشية الشهاب على البيضاوي، ٣٦٨/٤، وروح المعاني، ٥٨/٩.

(٤) سورة: إبراهيم، الآيات: ٣، ٢، ١.

(٥) الكشاف، ٥٠٥/٢.

يجوز؛ لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما، وهو قوله: "مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ"، سواء كان "مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ" في موضع الصفة لـ "وَيْلٌ"، أم متعلقاً بفعل محذوف أي: يرضجون ويولولون من عذاب شديد. ونظيره إذا كان صفة أن تقول: "الدار لزيد الحسننة القرشي" فهذا التركيب لا يجوز؛ لأنك فصلت بين زيد وصفته بأجنبي منهما وهو صفة الدار، والتركيب الفصيح أن تقول: الدار الحسننة لزيد القرشي، أو الدار لزيد القرشي الحسننة<sup>(١)</sup>.



فبهذين الأمرين، حديث المفسرين عن: "انتهاك المراتب وتفكيك النظم"، وحديثهم عن: "انتهاك المراتب والتفكيك بين المتلازمات" ندرك أن العلاقة بين الكلمات داخل الجملة، من جهة، وبين الجمل داخل الخطاب من جهة ثانية، ليست مطلقة، بل هي علاقة منضبطة، في بنية النظرية النحوية، بجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل، أطلق عليها الإمام الشاطبي: "الأصول الاستعمالية"<sup>(٢)</sup>، وهي أصول تجسد "منطق" العلاقة بين أجزاء التركيب، وضرورة التقيد بهذا "المنطق" في ضبط "حركة" الكلم، و"مراتبها"، و"مدارجها"<sup>(٣)</sup>؛ فلا يتيه الاستعمال بعيداً عنها بشكل يُفقد كل عنصر ما يطلبه من العناصر الأخرى، وحينئذ يضطرب "النظام" النحوي، و"يُشوَّش" المعنى في النص، و"تتلاشى" قابلية الفهم.

(١) البحر المحيط، ٥ / ٣٩٤.

(٢) المقاصد الشافية، ١ / ٥٤.

(٣) فـ "التوسع" و"العدول" خروج عن الأصول النحوية بأصول أخرى تشد الكلام إليها، عدولاً عن القاعدة واتصالاً بها في آن معاً، حتى غدا من أصول الدرس النحوي: أن الخروج عن القاعدة خاضع لقاعدة!!، يقول شيخ النحاة سيويه رَحِمَهُ اللهُ: "وليس شيء يُضطرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"  
الكتاب، ١ / ٣٢.

## ٤) الاحتياط من تشتيت الضمائر وتفكيكها:

من مجالات الدور الرباطي للضمير: "الربط" بين أجزاء الجملة الواحدة، أو بين الجملة والجملة في الخطاب، يقول العلامة الرضي محدثًا عن الضمير الرباط للجملة متى وقعت خبرًا: "وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من واسطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الواسطة هي الضمير، إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض"<sup>(١)</sup>، وقول الرضي: "إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض" يعني أن للإضمار دورًا تركيبياً ترابطياً<sup>(٢)</sup>؛ إذ عليه تقوم، في كثير من الأحيان، استقامة تعليق أجزاء الكلام بعضها ببعض.

والمأمل في بنية الضمير التركيبية والدلالية يدرك أنه مبهم وضعًا، معرفةً استعمالاً، يقول سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمّر اسمًا بعد ما تعلم أن من يُحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه"<sup>(٣)</sup> ويقول المبرد: "وإنما صار الضمير معرفة؛ لأنك لا تضمّره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: "مررت به"، ولا "ضربته" ولا "ذهب"، ولا شيئاً من ذلك، حتى تعرفه وتدرى إلى من يرجع هذا الضمير"<sup>(٤)</sup> أي: أن بنية الضمير تقتضي ضرورة عوده على سابقٍ أو لاحقٍ، يفسره ويرفع إبهامه، وهذا المقتضى هو ما يسمى "مرجعاً"، أو "عائداً"، وهذا "المرجع" أو "العائد" قد يكون "مقالياً" موجوداً في

(١) شرح الرضي على الكافية، ٢/٣٣٨.

(٢) المراد بالدور الترابطي: كل ما كان استعماله قائماً على اعتبار المتقدم، ومقيّداً به على نحو لا ينفك عنه. والضمائر من حيث اقتضاؤها لغيرها سابقاً، أو لاحقاً، تعد من أبرز ما يقوم بهذا الدور؛ فقد حصر ابن هشام ما يحتاج إلى الرباط في العربية، في أحد عشر موضعاً، أغلبها لا يكون رباطها إلا الضمير. ينظر: المغني، ص٦٥٣.

(٣) كتاب سيبويه، ٦/٢.

(٤) المقتضب، ٤/٢٨٠.

بنية الكلام، وقد يكون "مقامياً" يفهم من السياق، ومنازل الخطاب.

وقد تتعدد الضمائر في بنية "الخطاب" الواحد؛ ومن ثم يجب توجيه الضمائر فيه توجيهاً يضمن "تماسك" الخطاب و"اتلاف" نظم الكلام، من جهة، ويضمن في الوقت نفسه مناسبة الكلام لـ"مقتضى" الحال و"مقاصد" المتكلم، من جهة ثانية. فإذا تعدد مرجع الضمائر في الخطاب الواحد سمي ذلك: "تفكيكاً" و"تنافراً" و"تشتيتاً"، فإذا أدى هذا "التفكيك" في مرجع الضمائر إلى "تفكيك" نظم الكلام، و"التباس" العلاقات النحوية فيه، كان توجيهاً مرفوضاً ينبغي تنزيهه فصيح الكلام عنه.

وقد تتبع المفسرون "حركة" الضمائر في الخطاب القرآني، ودلالاتها في سياقاتها، وإحالة الضمير، وتعدد المحال إليه، مشيرين في ذلك إلى أمور ثلاثة:

أ. الاحتياط من أن تؤدي "الإحالة" في الضمير إلى معنى لا يتفق وسياق النص القرآني، ومن ثم كان إعادة الضمير إلى مرجعه من أهم ما يقوم به مفسر النص؛ لأنها تزيل عنه اللبس، وتوضح دلالاته، ولا شك أن اللبس من أهم مظاهر "تفكيك" النص، و"تشتيته"<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) ومن طريف ذلك ما كان يخبرنا به مشايخنا، رحمهم الله، أن أحدهم قرأ من سورة يوسف: "قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِيئُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّبُّ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ" (الآية: ١٧) فوقف عند قوله: "فَأَكَلَهُ" وقطع الكلام عما بعده، مما أوهم أن الضمير المنصوب (الهاء) عائذ على المتاع؛ إذ إن الضمير يعود على أقرب مذكور، فيصير المعنى: إن يوسف أكل متاعهم!!، ومن ذلك أن أحدهم بدأ قراءته، فقال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: "إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْثَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا أَدْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ" (سورة: الأنعام، الآية: ٤٧) مما أوهم معه، أن الضمائر في: "إِلَيْهِ"، و"بِعِلْمِهِ" و"يُنَادِيهِمْ"، و"أَدْنَاكَ" عائذة على الشيطان الرجيم!!!؛ ولذلك نهينا مشايخنا إلى وجوب البسملة بعد الاستعاذة في مثل هذه المواضع حتى يعود الضمير فيها على الله عز وجل.

أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا وَعَبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ \* وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۗ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۗ مَلَّةً أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۗ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴿١﴾

إذ اختلف العلماء في مرجع الضمير "هو" من قوله تعالى وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۗ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ "فقيل هو راجع لـ "إِبْرَاهِيمَ"؛ فإنه أقرب مذكور<sup>(٢)</sup>، وهو مشكل لا يستقيم؛ لأن الإشارة في قوله "وَفِي هَذَا" راجعة للقرآن، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ولا هو قاله؛ ولذلك رجح العلماء أنه عائد إلى لفظ الجلالة كضمير "هُوَ اجْتَبَاكُمْ" فتكون الجملة استئنافاً، قال الزركشي: "والصواب: إن الضمير راجع إلى الله سبحانه يعني: سماكم المسلمين من قبل يعني: في الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم، وفي هذا الكتاب الذي أنزل عليكم وهو القرآن، والمعنى: جاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم، وهو سماكم المسلمين من قبل، وفي هذا الكتاب؛ لتكونوا أي: سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة"<sup>(٣)</sup>. ونظير ذلك ما ذكره الإمام الزركشي، أيضًا، بقوله: "وفي سورة يس موضعان توهم فيهما كثير من الناس، أحدهما: قوله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَلِيلٌ سَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فقد يتوهم أن الضمير في "هم" راجع إلى الليل والنهار بناء على أن أقل الجمع اثنان، وهو فاسد؛ إذ إن النهار ليس مظلمًا.. إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يُحتج عليهم بالآيات.. والثاني: قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي

(١) سورة: الحج، الآيتان: ٧٧، ٧٨.

(٢) البحر المحيط، ٦/٣٦١، وحاشية الشهاب على البيضاوي، ٦/٥٥٢.

(٣) البرهان، ٤/٣٣.

(٤) سورة: يس، آية: ٣٧.

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴿١﴾ يظن بعضهم أن معناه: مثل السموات والأرض (أي: أن الضمير في "مِثْلَهُمْ" راجع إلى السموات والأرض) وهو فاسد؛ لأنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يرد على إنكارهم إعادتهما بابتدائهما، وإنما أنكروا إعادة أنفسهم، فكان الضمير راجعاً إليهم (أي: راجع إلى الكفار المنكرين للبعث) ليتحقق حصول الجواب لهم والرد عليهم<sup>(٢)</sup>.

ب. أهمية "تواؤم" الضمائر و"توافقها"<sup>(٣)</sup>، فإذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لـ "مرجع" واحد فهو أولى من عودها لمختلف؛ حفاظاً على "تماسك" النظم القرآني<sup>(٤)</sup>، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> يقول ابن عاشور: "الضميران في: "أَقْرَرْتُمْ"، و"أَنْتُمْ تَشْهَدُونَ" راجعان لما رجع له ضمير "مِيثَاقَكُمْ" وما بعده؛ لتكون الضمائر على سنن واحد في النظم"<sup>(٦)</sup>. وفي قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾<sup>(٧)</sup> يقول الإمام الرازي: "اختلفوا في المخاطبين بقوله سبحانه وتعالى: "وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ"، فقال قوم: هم المؤمنون بالرسول، قال لأن من ينكر الصلاة أصلاً والصبر على دين محمد صلى الله عليه وسلم، لا يكاد يقال له استعن بالصبر والصلاة، فلا جرم وجب صرفه إلى من صدق بمحمد ﷺ، ولا يمتنع أن يكون الخطاب أولاً في بني إسرائيل (أي: في قوله

(١) سورة: يس، آية: ٨١.

(٢) البرهان، ٤/٣٤.

(٣) الإتيان في علوم القرآن، للإمام السيوطي، ١/٥٥٠.

(٤) البرهان، ٤/٣٥.

(٥) سورة: البقرة، آية: ٨٤.

(٦) التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، ١/٥٨٦.

(٧) سورة: البقرة، آية: ٤٥.

تعالى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾، ثم يقع بعد ذلك خطاباً للمؤمنين بمحمد ﷺ (أي: في قوله تعالى: ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾)، والأقرب أن المخاطبين هم بنو إسرائيل (أي: في كلا الآيتين)؛ لأن صرف الخطاب إلى غيرهم يوجب تفكيك النظم. فإن قيل: كيف يؤمرون بالصبر والصلاة مع كونهم منكرين لهما؟ قلنا: لا نسلم كونهم منكرين لهما؛ وذلك لأن كل أحد يعلم أن الصبر على ما يجب الصبر عليه حسن، وأن الصلاة التي هي تواضع للخالق والاشتغال بذكر الله تعالى يسلي عن محن الدنيا وآفاتهما، وإنما الاختلاف في الكيفية<sup>(١)</sup>.

ج. رفض كل "تفكيك" أو "تشيت" للضمائر يؤدي القول به إلى "تفكيك" النظم القرآني، أو التباس مقاصده، وضابطهم في ذلك: "أن التفكيك مما لا ينبغي أن يخرج عليه النظم الكريم"<sup>(٢)</sup>، وأن "إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليل يجب التسليم له"<sup>(٣)</sup>.

وهذا مسلك واضح في ردهم كثيراً من وجوه الإحالات في الضمائر، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ \* أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ، وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾<sup>(٤)</sup> إذ يرى الإمام الزمخشري أن الضمائر المنصوبة في قوله: "اقْذِفِيهِ"، و"فَلْيُلْقِهِ"، و"يَأْخُذْهُ" كلها راجعة إلى سيدنا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأنه المقصود، وهو حاضر في ذهن أمه الموحي إليها، فقدفه في التابوت وفي اليم، والقاؤه في الساحل، كلها أفعال

(١) التفسير الكبير، ٤٦/٣.

(٢) روح المعاني، ٢٠٨/٤.

(٣) قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي، د. مسعود الركيطي، ص ١٢٨.

(٤) سورة: طه، الآيتان: ٣٨، ٣٩.

متعلقة بضميره، وأنكر جعل الضميرين في "فَلْيُلْقِهِ"، و"يَأْخُذْهُ" عائدين إلى "التَّابُوتِ"، فقال: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت: ما ضرك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت؛ حتى لا تفرق "الضمائر" فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر" (١)(٢).

(١) الكشاف ٣/٦٤.

(٢) يُفهم من كلام الزمخشري هنا أن "تفكيك" الضمائر مطلقاً، يؤدي، ضرورة، إلى تفكيك النظم، ونازع الزمخشري في ذلك العلامة ابن كمال باشا، فذهب إلى "أن التفكيك الذي يقع في الضمائر إن أدى إلى الالتباس في الكلام، والاشتباه في المرام، يكون مخلاً بالفصاحة، فلا بد من صون الكلام الفصيح عنه. وإن لم يكن مؤدياً إلى ذلك؛ لانسحاق الفهم باقتضاء الكلام، ومساعدة المقام، إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة بسبب التفكيك الواقع فيها، كالذي في آية الوصية، فلا يكون منه شيء من الإخلال بالفصاحة" (رسالة في: رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام، لابن كمال باشا، ضمن رسائل ابن كمال باشا، تحقيق: د. ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م، ص٨١، وينظر: حاشية البغدادي على شرح بانث سعاد لابن هشام، ٢/٣٥٤). وهو ما رجحه أبو البقاء الكفوي، يقول الكفوي: "والأصل توافق الضمائر في المرجع؛ حذر التشتت.. و"تفكيك" الضمائر إنما يكون مخلاً بحسن النظام إذا كان كل منها راجعاً إلى غير ما يرجع إليه الباقي، أو يرجع ما في الوسط منها إلى غير ما يرجع إليه ما في الطرفين، فلا بد من صون الكلام الفصيح عنه. وأما "التفكيك" الذي لا يفضي إليه (أي: إلى الإخلال بحسن النظام) كما إذا رجع الأول أو الآخر منها إلى غير ما يرجع إليه الباقي، كالذي وقع في آية الوصية، وهي قوله تعالى: "فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ" (٢) فلا يكون فيه شيء من الإخلال (سورة: البقرة، آية: ١٨١. فإن الضمائر في: "بَدَلَهُ"، وفي "سَمِعَهُ"، وفي "يُبَدِّلُونَهُ" راجعة كلها إلى "الإيصاء الواقع من المحتضر"، أما الضمير في: "إِثْمُهُ" فإنما هو راجع إلى "التبديل" أو إلى "الإيصاء المبطل" وفي هذا تفكيك للضمائر، ولكنه تفكيك مقبول لعدم اللبس). قال: . وقد نظمت فيه:

إلى ما يخل النظم فاحذر من الخلل

إذا كان تفكيك الضمائر مفضياً

في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾<sup>(١)</sup> ذكر القاضي أبو بكر ابن العربي اختلاف العلماء في المخاطب بالواو في قوله: "أَتُوا" هل الضمير عائد على الأزواج، أو المراد به الأولياء؟ ثم رجح القول الأول؛ لأن الضمائر واحدة، وتعود في نسق واحد إلى المحدث عنهم وهم الأزواج، فقال: "واتفق الناس على الأول، وهو الصحيح؛ لأن الضمائر واحدة إذ هي معطوفة بعضها على بعض في نسق واحد، وهي فيما تقدم بجملته الأزواج فهم المراد ههنا، لأنه تعالى قال: ﴿وَإِن خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنبِئِ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنَّى وَتِلْكَ وَرُبِعٌ فَإِن خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾<sup>(٢)</sup> فوجب "تناسق" الضمائر"<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَن أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ \* فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا

كذا سابقا منها يباق فقد أدخل  
يباق كذا للأخر اسمع فلا تدخل  
ألم تر أن الله قد بين العمل

بأن خالف الأطراف وسط بمرجع  
وأما إذا كان الخلاف لأول  
دليلك في حسن النظام وصية

(الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء الكفوي، ص ٥٦٩) وهذا هو ما رجحه العلامة الألوسي، في أكثر من موضع في كتابه روح المعاني، إذ يقرر "أن تفكيك الضمائر ليس ممنوعاً مطلقاً، بل هو جائز عند قوة القرينة، وظهور الدلائل عليه" (روح المعاني، ١٠ / ١٣٠) ويقول في موضع آخر: "ويُتحمّل تشييت الضمائر اتكالا على ظهور المعنى" (روح المعاني، ٢ / ١٤٠). ومعنى ذلك أنه ليس كل "تفكيك" للضمائر في إعراب آي القرآن يعد سبباً من أسباب من "تفكيك النظم"، بل لا يعد منه إلا ما تاهت فيه العلاقات النحوية، والتبست فيه مقاصد القرآن، والله أعلم.

(١) سورة: النساء، الآية: ٤.

(٢) سورة: النساء، آية: ٣.

(٣) أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، ١ / ٤١٣.

غَشِيَهُمْ ﴿١﴾ الضمير في " غَشِيَهُمْ " في الموضوعين راجع إلى فرعون وقومه، والتغشية: التغطية، وقوله تعالى: " مَا غَشِيَهُمْ " المقصود منه التهويل، أي: بلغ من هول ذلك الغرق أنه لا يستطيع وصفه، قال في الكشاف: " مَا غَشِيَهُمْ " من باب الاختصار، ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة، أي: غشيهم ما لا يعلم كنهه إلا الله" (٢) ونقل الإمام الألويسي عن بعضهم: أن الضمير في " غَشِيَهُمْ " الأولى يعود على فرعون وقومه، وفي " غَشِيَهُمْ " الثانية على موسى وقومه، وفي الكلام حذف، أي: فنجا، والمعنى غشي فرعون وقومه مثل الذي غشي موسى وقومه، فهلك فرعون، ونجا نبي الله (٣). وهذا التأويل جعله الشيخ الغماري من "بدع التفاسير"، وقال: " وهو مردود بوجهين: "تشتيت الضمائر"، حيث إن الضمير في " غَشِيَهُمْ " الأولى يعود على فرعون وقومه، وفي " غَشِيَهُمْ " الثانية يعود على موسى وقومه، وتشتيت الضمائر يورث في الكلام ضعفاً وركاكة. الثاني: أن البحر لم يغش موسى وقومه، بل انفرق لهم فسلكوا فيه طريقاً يبساً" (٤).

وفي قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ يُضَعِّفُ لَهُمُ الْعَذَابَ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ (٥) الضمائر كلها في الآية الكريمة راجعة إلى الكفار، فهؤلاء الكفار ما كانوا بمعجزين الله أن يعاقبهم في الدنيا، وما كان لهم من أولياء يمنعونهم العقاب، بل إنهم يضاعف لهم العذاب يوم القيامة بسبب عنادهم وشدة طغيانهم، فلا يسمعون الحق، ولا يبصرون آيات الله، وعلى هذا فاجمل: "لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ"،

(١) سورة: طه، الآيتان: ٧٧، ٧٨.

(٢) الكشاف، ٣/ ٧٩.

(٣) روح المعاني، ١٦/ ٢٣٨.

(٤) بدع التفاسير، لأبي الفضل عبد الله محمد صديق الغماري، ص ٧٠.

(٥) سورة: هود، آية: ٢٠.

"وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ"، و"يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ"، و"مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ" أخبار عن اسم الإشارة (أُولَئِكَ)، وجوز بعضهم<sup>(١)</sup> أن تكون جملة "مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ" حالاً من "أَوْلِيَاءَ" وسوغ كونها حالاً من النكرة وقوعها في سياق النفي، والمعنى: أنهم جعلوا الأصنام آلهة لهم في حال أنها لا تستطيع السمع ولا الإبصار، وتكون جملة "يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ" اعتراضاً، وحيث لا تكون الضمائر في جملة "مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ" راجعة إلى ما ترجع إليه الضمائر في الجمل قبلها وبعدها، بل راجعة إلى الأصنام، قال العلامة الشهاب: "وَمُرَّضَ هَذَا لِمَخَالَفَتِهِ السِّيَاقِ، وَاسْتِزَامِهِ تَفْكِيكَ الضَّمَائِرِ"<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فُوقَهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾<sup>(٣)</sup> شبه الله تعالى أعمال الكفار في عدم انتفاعهم بها بحالة الظمآن يرى السراب فيحسبه ماء فيسعى إليه، فإذا بلغ المسافة التي خال أنها موضع الماء لم يجد شيئاً، بل وجد الله هنالك يحاسبه على ما سلف من أعماله، والمثل انتهى عند قوله تعالى: "فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ"، والضمائر في "جَاءَهُ"، و"لَمْ يَجِدْهُ"، و"وَجَدَ"، و"عِنْدَهُ"، و"فَوَفَّاهُ" تعود على شخص واحد، وهو "الظَّمْآنُ"، قال أبو حيان: "والمعنى في: "وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ" أي: ووجد مقدور الله عليه من هلاك بالظماً، "عِنْدَهُ" أي: عند موضع الحساب، "فَوَفَّاهُ" ما كتب له من ذلك، وهو المحسوب له، فيكون الكلام متناسقاً آخِذاً بعضه بعنق بعض؛ وذلك باتصال الضمائر لشيء واحد، ويكون هذا التشبيه

(١) ينظر: المحرر الوجيز، ٤٦/٣، البحر المحيط، ٥/٢١٣. والتحرير والتنوير، ١٢/٣٧.

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي، ٥/١٤٧. وينظر: روح المعاني، ١٢/٣٢.

(٣) سورة: النور، آية: ٣٩.

مطابقاً لأعمالهم من حيث إنهم اعتقدوها نافعة فلم تنفعهم، وحصل لهم الهلاك بأثر ما حوسبوا<sup>(١)</sup>، وذهب بعض المفسرين إلى أن المثل انتهى عند قوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا"، وبه تم بيان أحوال الكفرة بطريق التمثيل، والضمائر هنا للظمان، أما قوله تعالى: "وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ" فهو بيان لبقية أحوالهم العارضة لهم بعد ذلك بطريق التكملة؛ لثلاثتهم أن قصارى أمرهم هو الخيبة والقنوط فقط كما هو شأن الظمان، والضمائر هنا للكافر<sup>(٢)</sup> وردّه أبو حيان، لأن "فيه تفكيك الكلام؛ إذ غاير بين الضمائر، وانقطع ترصيف الكلام؛ مما يجعل بعضه مفلتاً من بعض"<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ \* وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ \* وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٤﴾ فالضمائر كلها هنا عائدة على الإنسان، حسب الظاهر الذي يقتضيه اتساق الضمائر، واتحاد المتحدث عنه<sup>(٥)</sup>، وقيل إن الضمير في قوله: "وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ" عائد على "ربه" والمعنى: أن الله يعلم ما في نفس الإنسان من جحوده وشحه الشديد بالمال، وقد عقب على ذلك الإمام أبو حيان بقوله: "تناسق" الضمائر لواحد مع صحة المعنى أولى من جعلهما لمختلفين، ولا سيما إذا توسط الضمير بين ضميرين عائدين على واحد<sup>(٦)</sup>، وقال الإمام الألويسي: "اتساق" الضمائر وعدم "تفكيكها" يرجح الأول؛ فإن الضمير السابق، أعنى: ضمير "لِرَبِّهِ" للإنسان، ضرورة، وكذا الضمير اللاحق، أعنى: الضمير في قوله

(١) البحر المحيط، ٦/٤٢٣-٤٢٤.

(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، للعلامة أبو السعود، ٦/١٨١.

(٣) البحر المحيط، ٦/٤٢٤.

(٤) سورة: العاديات، الآيات: ٦، ٧، ٨.

(٥) التحرير والتنوير، ٣٠/٥٠٥.

(٦) البحر المحيط، ٨/٥٠٢.

تعالى: "وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ"<sup>(١)</sup>.

فقد تبين مما سبق أن "الضمير" يعد من أهم "الروابط النسقية" في وصل الكلم بعضه ببعض داخل الجملة، من جهة، وبين الجمل المكونة لنص الخطاب من جهة ثانية؛ ومن ثم عُنيت العربية بوضع القواعد والضوابط المنظمة لاستعماله<sup>(٢)</sup>، وفي هذا الإطار اهتم المفسرون، وهم يحللون آيات القرآن الكريم، بأمور: أولها: المحافظة في، إحالة الضمائر، على "اتساق النظم"، ورفض كل "تفكيك" أو "تشتيت" للضمائر يؤدي القول به إلى "تفكيك" النظم القرآني، أو التباس مقاصده. ثانيهما: "صحة الإحالة في الضمائر" إذ المحافظة على المعنى والإفهام تقتضي أن يحال الضمير على ما يصح به المعنى، ويتفق ومقتضيات الخطاب، فإذا لم ينتبه المفسر إلى صحة المعنى الذي تعود عليه تلك الضمائر، آل الأمر إما إلى "الاختلال" في فهم المقصود من الكلام، وإما إلى "الإلباس" في فهم المراد، وفي كلتا الحالتين فإنه يناقض "الاستقامة النحوية"، ويخرج عن "سنن الخطاب"، أوليس الغرض من كل كلام هو البيان والتبيين؟!!

(١) روح المعاني، ٣٠ / ٢١٨.

(٢) وقد ذكر الإمام الزركشي كثيراً من هذه الضوابط المنظمة لاستخدام الضمائر في العربية، في كتابه:

البرهان، مبحث: قاعدة في الضمائر، ٤ / ٢٨، وما بعدها.

## (٤)

## الخاتمة

"الإعراب يعني العلاقة، ولُحمة النسب بين الكلمات في الجملة الواحدة، وإذا صحت العلاقة الإعرابية واستقامت في ذوق النحو، فهي تلك المناسبة الصحيحة التي يرضاها ذوق البلاغة.. والذين يزعمون أن النحو لا يعنيه من هذا إلا أن تُضبط حركات الأواخر، لا يفهمون النحو؛ لأن النحو الذي يعرفه علماء هذه الأمة، هو النحو الذي يبحث منطلق اللسان، ويحلل ضروب العلاقات بين كلماته، ويشرح سليقة الأمة المنعكسة في هذا البناء الإعرابي المعجب"<sup>(١)</sup>.

وبعد،، فإن هذه الأصول الأربعة: (فقه الحركة الإعرابية، والأصل والعدول عنه في بناء معاهد المعاني، والاحتياط من ضياع المعاني، والاحتياط من تفكيك النظم) وطائفة المفاهيم التي تمخض عنها عمل النحاة في "تحليل الخطاب القرآني" و"العلاقات بين أجزائه"، قد حفظت "النص القرآني" من أن يكون مجالاً للتزويد والإقحام، أو العبث واللهو، كما تمكّن من "الفهم" الصحيح لمقاصده، مما يفوّت الفرصة على أي "قراءة" للخطاب القرآني بعيداً عن "قوانين تأويله" أو مجاله "التداولي".

على أن هذه الأصول لا تشكل محاصرة للنص القرآني، والحيلولة دون امتداده، وتحقيق خلوده، بقدر ما تعني ضبطاً منهجياً، ومرجعياً، يحول دون التحريف؛ لذلك فإن أي فهم واجتهاد من البشر له أن يمتد ويمتد، ويبصر ويبصر، ويبلغ من المعاني والدلالات والآفاق ما يبلغ، بحسب تطور الزمان، وتقدم الحياة الاجتماعية والحضارية، شريطة ألا يعود ذلك بالنقض، أو الإلغاء للمرجعية، من

(١) دلالات التراكيب، لشيخنا الدكتور محمد أبو موسى، ص ٢٦٨-٢٦٩.

بيان السنة، وفهم خير القرون" فمن لم يكن "مقياسه" مضبوطاً كل الضبط، فإن المعاني تختلط عليه وتمتزع، ووقع في "التيه" الذي أدخلتنا فيه النظرية التأويلية الحديثة (الهرمنيوطيقا) بدعوى الحداثة، وما بعدها!!

وقد تولد عن هذا "الأصول" مجموعة من "المقولات" يمكن أن نعتبرها "ضوابط" تتحكم في التحليل النحوي للخطاب، وبخاصة الخطاب القرآني، من نحو قولهم:

- ينبغي، في التحليل النحوي للكلام، العناية بمسألة "القصد" الذي "يُؤمُّ"، و"مراد" المتكلم و"غايته" من الكلام،

- مَنْ لم "يفقه" مساق الكلام وسياقه الذي تشكل فيه، عجز عن إِبصار حركة معانيه،

- لكل حركة إعرابية مقابلاتها المعنوية، وسياقاتها التي تقتضيها، وكل تحوُّلٍ في الحركة الإعرابية تجد فيه مدخلاً جديداً لمعنى جديد،

- القطع والاستئناف، غالباً، ما يشيران إلى أن الكلام الذي بُني عليهما له خطر وشأن،

- كل تغيير في أصل بناء الكلام يحدث تغييراً مناسباً في المعنى "فليس ثمة في العربية "توسع" أو "تجوُّزٌ" مجانيٌّ،

- اللفظ الذي يغادر موقعه إلى الأصلي في التركيب إلى موقع آخر يبدو أجنبياً فيه، هو الذي يفضي إلى توليد جديد المعاني، وطارئ الدلالات،

- "النقض للمراتب" يقع كثيراً فيما يعرف بـ"الفضلة" لفتناً لأهميتها؛ لأنها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها، إذ "إن أكثر الفوائد إنما تجنى من الألحاق

والفضلات، نعم، وما أكثر ما تُصلح الجمل وتُتمها، ولولا مكانها لو هت فلم تستمسك"،

- كل حذف، وخاصة في القرآن الكريم، وراءه معنى لا يمكن أن تراه مع الذكر،

- الزائد إن دل علي معنى لا يتحقق بدونه فلا يسمى زائداً، فغيرُ جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام،

- مواقع حروف المعاني في الكلام الشريف، لها دلالات حية، وتغمض أحياناً، ولا يجوز إهمالها؛ لأنها معاهد المعاني، وروابطه، ومقاطععه، وهذه المواقع من أغمض ومن أنبل ما في الكلام،

- من أصول "تَشكُّل" المعاني، في نظرية النحو العربي: أن الأصوات تابعة للمعاني، وأن "القيم الصوتية" للفظ، لها أثرها في تكوين المعنى وتشكله في الخطاب، فالمعاني تتلعب بالألفاظ، تارة كذا، وأخرى كذا، ومن ثم فالمُناسبة أمرٌ مَطْلُوبٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، يُرْتَكَبُ لَهَا أُمُورٌ مِنْ مُخَالَفَةِ الْأُصُولِ،

- قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة،

- لكل كلمة في العربية معنى يلمح فيها دائماً ولا يفارقها مطلقاً، فالأولى توفير معنى الكلمة الذي وضعت عليه في أصل اللغة،

- لكل حرف من حروف المعاني وجه هو أولى به من غير، فلا يجعل لغيره إلا بثت.

- حروف المعاني الزيادة فيها خلاف الأصل، فإذا أمكن جعل الحرف أصلاً فلا يعدل عنه، ولا يرتكب إلا لداع إليه، والأمر إذا دار بين محلٍ يقال فيه

بالزيادة، وآخر يقال فيه بالأصالة، كان الحمل على الأصالة أولى.

- لا يتسلط العامل على المعمول، صناعة، إلا إذا اقتضاه المعنى المراد،
- قد يَكُونُ اللَّفْظُ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ وَالْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ، فقد تَجِيءُ الْكَلِمَةُ إِلَى جَنْبِ أُخْرَى كَأَنَّهَا فِي الظَّاهِرِ مَعَهَا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا،
- يُمنع إدخال قول في قول ليس منه، كما أنه يُمنع إخراج قول من قول هو منه،

- أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط،
- لا يجوز في تحليل الخطاب قطع كلام من كلام هو مرتبط به، ومن جملة ذبوله، فيتفكك بذلك "النظم"، وينقطع ترصيف الكلام؛ مما يجعل بعضه مفلاً من بعض، وهذا التفكيك مما لا ينبغي أن يخرج عليه النظم الكريم.



على أن القول في هذا الباب عريضٌ جداً؛ فقد خلف لنا علماءنا رحمهم الله، في ظل هذا الوعي بالعلاقة بين المعنى وتشكُّله، تراثاً حافلاً في قراءة البيان العربي، وضبط قوانين "تشكُّله" وفهمه، وحسب هذا البحث أن يلفت أنظار الباحثين إلى أنه ما يزال في التراث النحوي العربي مجال فسيح لمن رام الركون إلى منح مهجورة لم يقع عليها ضوء غامر بعد، كما حسبه أن يلفت الأنظار إلى أن في نحونا العربي مقولات إجرائية في "تحليل الخطاب"، من نحو: "الارتباط والانتقطاع العملي"، و"وقوع الكلام موقعاً يكون به محتاجاً إلى ما قبله ومن جملة ذبوله، أو موقعاً يكون به قائماً بنفسه، مستغنياً عن غيره"، و"نقض المراتب وانتهاكها"، و"اتساق الضمائر وتفكيكها"، و"أخذ المعاني بأعنة الكلام؛ تحصيناً لها واحتياطاً من فسادها"، و"الاحتياط من تفكيك الكلام وتشثيته"... وهي "مقولات" أساسها المعنى، ومجالها

الاستعمال ومقتضياته عندما تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركة القول فتصبح حدثاً يرتبط بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبر به المتكلم عن غايات.

وجميع هذه "المقولات" وما شابهها مما فصلنا الحديث عنه، في ثنايا هذا البحث، متجذرة في الجهاز النظري الذي استنبطه النحاة، مما يتبين معه أن النحو العربي يملك جهازاً إجرائياً في "تحليل الخطاب" و"نحو النص" يجمع بين الصرامة والشمول، ويغني عن إقامة "نحو نص" مواز له، أو "التحيز" لنحو النص عند الآخرين!!

إن هذه التصورات النظرية، وطائفة المفاهيم التي تمخض عنها عمل النحاة في "تحليل الخطاب" و"العلاقات بين أجزائه"، قد فتحت الطريق أمام المفسرين، وشراح النصوص، ليختبروا تلك التصورات والمفاهيم في تحليلهم للخطاب، أي خطاب، فكان غنم "نحو النص" بذلك كبيراً لم يغنمه "نحو نص" في تراث أمة من الأمم؛ ومن ثم فليس من المبالغة القول: إن التحليل النحوي هو المدخل الأهم ليس لفهم الشعر فقط أو القرآن الكريم، فحسب، بل إنما هو المدخل الأهم لفهم كل كلام مصقول ابتداء من المعلمات، وانتهاء بآخر كلام، يدور به آخر لسان ناطق بهذه العربية الشريفة!! ولعل في ضوء من هذا نفهم قول الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: "لو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن، وفهم حديث النبي، ولو سقط لسقط الإسلام"<sup>(١)</sup>.

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،



(١) رسائل ابن حزم الأندلسي، ٢ / ١٦٢.

## أهم المراجع

- الإتقان في علوم القرآن، للإمام السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- الإحالة وأثرها في تماسك النص، د. محمد محمد يونس علي، مقال منشور بموقعه على الإنترنت.
- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، (د.ت).
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٨٤م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، للعلامة أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أسباب نزول القرآن، للواحدي، مكتبة الجمهورية العربية، بالقاهرة.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، د. محمد الشاوش، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ.
- إعجاز القرآن، للباقلاني، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا، دار الفكر، لبنان.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر سليمان بن قدارة، دار الجيل،

بيروت، ١٤٠٩هـ.

- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه وضبطه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- بدع التفاسير، لأبي الفضل عبد الله محمد صديق الغماري، مكتبة القاهرة، ط ٣، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام أبو عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
- بيان إعجاز القرآن، للخطابي، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط ٤.
- التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي لبقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ..
- التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للإمام الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية

- للكتاب، تونس، ط ٢، ١٩٨٦ م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- حاشية الشهاب على البيضاوي، ضبطه وخرج آيات وأحاديثه الشيخ: عبد الرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩ هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦-١٩٨٨ م.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، ٣ / ٦٥٦.
- دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، لشيخنا محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩ م.
- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ٣، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ - العين بالإمارات - ٢٠٠٠ م.

- رسالة في رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام، لابن كمال باشا، ضمن رسائل ابن كمال باشا، تحقيق: د. ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.
- ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، د. رشيد بلحبيب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، ١٩٩٨م.
- ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم)، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: د. عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: الشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤.
- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، د. سعد مصلوح، (الكتاب التذكاري لجامعة الكويت، دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون) ط١، ١٩٩٠م..
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار

- قباة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠٠٠م.
- علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، د. سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م،
- الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، د. عبد العزيز موسى علي، مجلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج ٣٣، ع ١، سنة ٢٠٠٦م.
- في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، د. مبارك حنون، الدرا العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- القطع والائتناف، لابن النحاس، تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي، عالم الكتب، الرياض، ط ١، ١٩٩٢م.
- قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي، د. مسعود الركيطي، وزارة الأوقاف المغربية، ط ١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- الكتاب، لسبويه، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١.
- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، حققه لطفي عبد البديع، وترجم النصوص الفارسية عبد النعيم محمد حسنين، وراجعه أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٣-١٩٧٧م. ص ١١٩٩.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د ت).
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء

الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله النبهان، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.

- لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، د. محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ٣، ٢٠١٢م.

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر - ١٣٨٦هـ (الجزء الأول) ١٣٨٩هـ (الجزء الثاني).

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- مداخل إعجاز القرآن، للشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بمصر وجدة، ط ١، ١٤٢٣هـ.

- مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، تأليف: زنسيسلاف واورزنيك، ترجمه وعلق عليه: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية) سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٧٢، سنة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

- المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم، د. محمد عناني، الشركة

المصرية العالمية للنشر/ لونجمان، ط٣، ٢٠٠٣م.

- معجم تحليل الخطاب، بإشراف: باتريك شارودو، و دومينيك منغو، وترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦.

- المفصل للزمخشري بشرح ابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصر، ١٩٢٨م..

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. ٤/ ٤٩٤-٤٩٥.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، دار عالم الكتب، بيروت.

- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- المشور في القواعد، للزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٤٠٥.

- المنحول من تعليقات الأصول، للإمام الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن

هيتو دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٠ هـ.

- الموافقات في أصول الفقه، للإمام الشاطبي، تحقيق الشيخ: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

- نحو أجرومية للنص الشعري، د. سعد مصلوح، بحث ضمن كتابه: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ٢٠٠٣ م.

- النقد العربي، نحو نظرية ثانية، د. مصطفى ناصف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع ٢٥٥.



*A Model Approach to Syntactic Analysis of  
Quranic Ayahs: The Dangers of Breaking Down  
Quranic Word Order*

*Al-Khatib, M. Abdul-Fattah*

*Assistant Professor of Linguistics*

*Faculty of Arabic Language, Al Azhar University,  
Cairo*

***Abstract***

The current study aims to provide a methodological model for the syntactic analysis of the Quran. The suggested model deals with knowledge of the case markings, deviating from the original word order and its intended meaning, the subsequent dangers of meaning loss, and the breaking down of word order. It provides a detailed discussion of the proposed approach and deals with a number of related points of view which can be regarded as rules for the syntactic analysis of discourse, and in particular Quranic discourse.

**Key words:**

syntactic analysis, Arabic linguistic tradition, decomposition of speech, pronouns, violation of levels, cohesion, cohesive devices.